

٣٥١
شرح الشبهة



۲۴

کتابخانه
از موقوفه آیت الله العظمی



الخديعة من الحقين طسوة الى اصبين المذيقين الحق الاكبر والحق الاصغر
 نظام ملاك والدين الحسن للشيخ ابو جاسم الله تعالى على من السند والحق
 في رسله منسوبة منيرة الحجم تعلية القواعد مثله على ابدنه
 في اوج الحجاب من القواعد وهذه الشهرة في الاقطار النورية في نصف النهار
 لكن بعض مباحثها يحتاج الى زيادة كتحصيل مسائلها اسئلة بحرية
 من الدلائل متعلقة الى البرهان وقد وقع في بعض من خواصها سائلة
 من سبيل السهو والخيال وليس هذا المراد من سبيل هو من لوازم نوع
 الايمان فانه من ان اشترطها شيئا بعد ما هو المعتمد او شيئا لا يكون
 عليه الا يحتاج الى محال فها هو منساقا ويكشف بالبرهان الى الحق
 والواجبة منها فها هو بين حقائق بين ما خرج منها فها هو في الحق
 فترى فيها الرقة فجاء بعد ذلك تعالى ومنه كما هو الامواج ان
 يصير شيئا لا زكاة الا نام والعتقاد انكروا والماسول من الاسد فقام
 والحال ان من الحق ان يسلحوا ما يضره في يد من القوات والظلمة
 من حقه تعالى العرف والتوفيق ويبدى انية العظمة والحقائق والانا
 اشهد في المقصود من كلامي للاداء المعصود فاعقل قال المصنف في رتبة
 حجة وزاد في خطرات القديس من الحق في رتبة الحق والحق في رتبة الحق
 بلا شك ابتداء بالقيمة والقيمة امتثال الامور في الحديثين الثموني
 فكان الامتثال بالامر "امساك انك من مباحي وجب يستلزم الامر
 اما الثاني فظاهر طامع الاول فلا بد من المحرور من الحق في المحل المقصد

احكامها

شرح

مصلح البراءة

التعظيم ولا يشك في جوهريه الا ان الله جميع بينهما سواضة الكلام الله تعالى
 او هو الرحمن الرحيم وهو مع ذلك اسم للراحمه القفا والميتين به تعظيم للمسيح
 او للمسيح وانما اسم الاسم لا يرفع قوهم اليقين وانما هو من الجواهر وهو الذي
 الوصف بجميع الصفات الكمال والرحمن الرحيم صفتان متبعتان من
 الحق بعد فناء الى الابد وفي الحق به الله اكثر طهرا افسر تمام
 عظيم لا حسان وقدم الاختصاص وقيل انه ايضا علم فعلي هذا يكون
 بدلا او عطف بيان ولا يخفى ان في صفة مستند لا يستعمل
 في سعة الكلام الاما في جوهريه وعرفا بالالوه والعاله والحق
 ان تسمى من غير تعظيم اسم الله تعالى المضافة للاختصاص والتميز
 اما معنى الالوه المتعلق من القرينة ولا مقام او معنى الاحداث
 المتعلق من المعنى مثل فينظر في قوله التقدير وفي هذا التفسير
 قوله بل الله فانه لا يندفع المثل والظهور وكذا لا ينافي بل هو متضمن
 بين شيئين ~~الذين~~ لا يمتثلان لافعال المعنى باعتبار المحل هذا
 لم يسم حرف الجر من العمل وقيل انما ~~مع~~ اسم صفة لامتزاج
 كما جاز من الكوفيين في افعال هذه الواضع لفظ اسم بمعنى
 يمتثل لا جازة فلا اشكال والجلوه الجوهري لا يحتاج تقييد
 للخلق معرفة للرب من الوجود والصدق حال فقه من المصور
 بعد عنه وقد سئل عن معناه ومعنى الزاوية او البعد
 كما جاز في هذا الموضع كل شئ ~~من~~ ~~الذي~~ ~~او~~ ~~فمن~~ ~~من~~ ~~الذي~~ ~~من~~

او هو الرحمن

منها

فوق

فبطل كل اثنين ندرج وقيل الى اعداد اكان وجوده فهو فوجوده اكان معه
 غيره من جنسه فكل من ندرج ومكانه بطل في الصالح يقال لا يخلو
 ولا يخلو اجمالا فغيره ولا يكون له لا مركب فيخلو ولا اوله ^{بطل} لا يخلو
 والشيء يقتضي لكان انفاك بعض اجزائه من بعض وهو لا بد بالاشارة
 لان التركيب يستلزم الاحتياج الى الاجزاء وهو اية للمنفرد والامكان
 ومعنى قوله لا اوله انه قدوم اي لا يبقه شيء بعده من الوجود بل كان
 ولا يغيره وان كان كذلك فلا يحتاج الى اية من وجوده ولا اوله على
 فهم الحكم وان كانت قد يفتقر من مالمس فانيا في متعلقه على
 المعاد كالحواشي فتقوله فيخلو لا يخلو فينبغي ان يكون له اية من الوجود
 السببية ^{الاول} بعد الفرق في العبارة مناقشة لان كلمة لا اوله طائلة
 على الفرق الذي من الصفات وقد تقرر في الفروقات يجب تذكرا للاجزاء
 على الفرق الذي هو كماله او بطل الوصفه ذكر صاحب الفروع في الترتيب
 وانه من المعاد فلهذا اذ هي الفرق الجنس ويمكن ان يتصل ويقال انه قول
 لا اوله بمعنى لا حادش فكانه قال هو مركب ولا حادش او يقال لا
 ايضا الفرق الجنس ولا اسم محذوف اي لا هو مركب وقد تقرر انه اذا
 تكرر الفرق الجنس يجوز احواله والغايات على السد ما هو الظاهر ^{من} الا
 ذكره من المعنى المنطوق بوجوب وجوده فاشارة بالعادة العظمى والنا
 من بينات اياته اسم ^{من} وجوب الوجود عبارة من عدم لكان
 انفاكه من انصف به والسعادة خلاف التقاوة فان اريد به السما

او حلالا

بجواب

في المتن

لاخرية وهو الشئ فالمراد بالحق القاطع اي العلم والحق الذي جعل عالما
الحق معتقدا له فارتقت السعادة وان اراد به التعاون الذي يومية
فالمراد بالحق الطاهر اي الذي جعل المتعاون قائل لا يوجب الجهد فانه
بالعادة النظر الذي يومية حيث علم ماله ودمه والذهل والذهول
من الشئ والاية العلامة والمراد بما يدل على وجود الصانع مثمل
لايات القرآنية والوجودات الدالة على وجوده والصفات جمع بينه
منها من الصفات بعض الظهورات من البينونية بمعنى الانضال انما
ينفصل الحق من الباطن والحق الذي يقبل كل ايات الصفات ولم يتفكر
في الحق لم يستطع الى معرفة خواصه طاهر اي كمالهم والحق والحق
فقد ان حاسة السمع والحي ودم البصر ما من شأنه ان يبصر ويحس
لعدم البصر والمراد بالادب هو سدا عنه من لا يحسنه الى الحق
من لم يبصر الايات باساره فلا هم يناسب الايات القرآنية والامر
بالدلائل كل وجود يتناول من جهة موافقه بغير اعتداله ولبق
به الحبة النيرة بما ينفع المجهول له يقال وهيك ما لا جهة ووجهية
وقد ليس المجهول ايضا جهة ووجهية والجمع هيات هو ايات
بالضرب هو النوع اي كل موجود فان مطالبة الله تعالى عندها قد
خلقت ينوع ليتعدد فذلك للوجود فذلك بالحق به فان عظمة الله به
بان كل عين انما سار من الشئ وسلكه الى يمشي به من انما قد
كل من كل من وجهه من انما قد من انما قد من انما قد

٩
 من الميم وكسره ما كالا اي تم واستكلاه جله كما جلا والتعريف ما خذ
 من الضيف وهو لفظ الجوازاد وليس الزيادة مقصورة عن اثنين بل
 ومما راف الناس ذكره الطريق والتوب الخبز من ثابله ارجع وعادفا
 تقع بوزن المجزى وعن الميم في ان الثواب في اصل العمل الموقوف
 به الضيف لما فيه من العلة والتمس ان كل واحد استكمل ايمانه بالحق
 او تكبرا لا جهادا في العبادات او بتعريفها فقد وعد الله تعالى ان
 يجمع حسنة في ديوان الاعمال ويعطى على كل حسنة منقلا او منقلا من
 الثواب والجزاء والكل مائة موزن بوزن به اعمال يوم الحساب على
 مقدر موزن بمقدور في كل نفس مائة والاربعون الحساب يوم
 القيمة اذ في يوم الحساب والجزاء في كل حسنة منقلا او منقلا
 وذكر الميزان انما هو على سبيل القليل والتشبيه وقيل وزن اعمال الكافرين
 ان يوزن انما هو على سبيل الخفة والحق منقلا وزنه والجمهور
 على ان حبات الاعمال يوزن ميزان له سبعة كفتان ينظر اليه الخلاق
 المحامد الامثلة وقطعا الامثلة وعلى هذا تعدد الميزان فتعد حسنة
 لا بالنظر الواقع والصلح على من جبر بمقدرة كقولنا ايمان الصلوة
 مشترك لعقل بين ثلث محاذ رحمة الله تعالى واستغفار الله شكر
 المؤمنين ووعده المؤمنين بعضهم لبعض وقيل بين محاذ الرحمة
 من الله تعالى والارواح من بينه وقيل مشترك بمعنى الخلف
 والخلف بالنسبة الى الله تعالى الرحمة واللين واللازمة الاستغفار

وبالنسبة الى المؤمنين وبيان بعضهم لبعض ويقال جبر الكفر جبر اسره واسلمه
 وجبر الكفر بنفسه جبر يتعدى ولا يتعدى فقول من جبر احتمال ان يكون
 فقال وان يكون متبعا للفقول ولا يمان في اللغة وفي الشرع السيد بن محمد
 علم بالضرورة انه من الدين الحق كالتمجيد والبعث والجواز وهو لا يمان
 الحقيقي وبعضهم يجعل الاقرار به داخل في الايمان وبعضهم يجعل مقتضا
 ايضا داخل فيه شبه الايمان بجعل كسور الاطراف على طريقة الاستعداد
 المكينة وانبت الكسوة على طريقة الاستعداد ^{المكينة} وذكر الجبر شيئا
 وجميع بعضه مما من الايمان البعث في اللغة مصدر نوي كالجبر من بعضه
 اي ارسله وفي الشريعة هو ارسال الله تعالى بجعله لا امر ولا كلف
 ليدفعهم الى الطريق الحق بشرط ان يدعوا النبوة ويظهر الحق والامر من
 جميع مريض ككريم وكوام والدين الطريق المحصورة الثانية من بعضه
 فيمن يرضع الى يسوق ذوق الحقول باختيارهم المحصورة الى الفرائض
 بالذات تسمى بغيرك باعتبار اطاعتهم لا من طاعتهم من فان له اطاعة او
 باعتبار ترتيب الجواز على قبوله من وانصافه او باعتبار انه صادر
 بمنزلة عاقبة لهما من الدين بمعنى العاقبة والمالذ بمنزلة الايمان اليهود
 والنصارى حيث احتمال ان يراد جميع الكفرة بان يتخوفوا الدين ويحرم
 بحيث يتناول طرقاتهم الكفر جميعا وعلى حجة والله الناس جميعا في
 منواله ^{الاصلي} اسم جمع لصاحب ككبره ^{بالمالذ} به صاحب النجى
 والمقارضي مفردة الصحابي بفتح الصاد منسوب الى الصحابة وفي

والمحقق ^{مصدر من القوم}
 ودرهم ^{بالمالذ} الامانة
 والكسور ^{مصدر من}
 المحصول ^{بالمالذ} الامانة
 من الاذن ^{بالمالذ} فان الصدق هو العلم
 من الكسور ^{بالمالذ}

وصوره ^{بالمالذ}

مصدر معنى الصحة اجمع بمعنى الاحباب وعرفوه بانه من لوق النبي صلى الله عليه وسلم
الذين موثقه في صحة على الاسلام وال الرجل لهله وعياله ان ابله
ذكره للجور ولعمل الرجل قد يطلق على اخص الناس به فعمل الرجل الذي
انطج وذي يانه وانابه الذي يحكم الصدقة عليهم من بني هاشم وقد
التفتي فيقول هاتر المومنين والنوال خبنة ملف الحائك النيات على
والعارة جارية بان النيات الجفافة تلف على ميوال واحد فلما دان
فلا آل ينهون انار ويهدون يديه وسيرة واعلم ان النية تكون
الفضل بين النبي طلال مكة على حديث يروون في ذلك وعمل الص
انما ود كيلة في كان فكر العبد اولا وتغديه على آل الرعاية الصبح
ويجمل انه اودها رعاية للبيعة ثم ان المحدثين يكونون الصلوة
بدون التسليم فكان عليه ان يقول فاعل الكلام والصلوة والسلام ثم اسلم
انه قد ذكر من مصطلحات علم الحساب الفاعل في هذه الخطبة واداب الحديث
للمعاني الصلوات فالتاخر فيها من اول الامر بما يتوهم ان المراد منها المعاني
المصطلحة ان المعاني القريبة الى الفهم في كتب كل علم اعاني المعاني المصطلحة
فيحصل حصة الاجسام وهي من لطائف صنائع البدع مع ما فيها من
معاينة بدراسة الاستهلاك وتلك الافا ظهي الفرح والفرح والركب
لاول والمنطق والاسم والقيمة والضرب والمجم والتعنيف والميزان
والحساب والجبر والكمود وسير ومليك تفاصيل معاينة في الباحث
الايتيه ويعد فان اجمع خلق الله اليه الحسن بن محمد الفيتي بجوري

يكون في نظام نظم الله احواله في اوله واخره والواحد مضمون كلمة
 مسبوقه لغرض اليقين والبرهان على سبيل من جهة مسبوقه لغرض انشاء الحجة
 والصلح ^{في} الحقيقة ليس من طرف الجملة الجزئية على الجملة لانها
 كما يتوهم من ظاهر الجملية وبعد من الطرف المقطوعة من الاضافة اليها
 من الضم وهو منقطع بقول الله لا تسجدوا لشيء من خلق الله ^{فقط} فاعلم ان
 العلم ان يقع في الدنيا بشي بعد الخلق والخلق وان اوج خلق الله تعالى
 بقوله الخ من منقطع بضمع من هذا القول منه اذ هو في الحقيقة في الدنيا
 منقطع به وقبل كلمة الواقفة مقام اسمها لا يجتمعان في هذا المقام
 ويخرج افعال التفضيل من حاج يخرج من حاج معنى احتاج والخلق من
 في كل واحد من الخلق ان كان اضافة اسم تفضيل الزيادة للزيادة
 او بمعنى الخلق فتان او بزيادة الزيادة على المضاف اليها من اسم التفضيل
 اذا اضيفت الى المفعول فاعلم ان الله لا يولج اضافة الى المفعول ولا يزيد
 المفعول ان اضافة الى المفعول ولو قال اوج خلق الله لا يولج
 كما ان من قوله واخره سبحانه وحده يسبويه من بعض العرب ان الاضافة
 من المفعول يقبلون الفاعل به ^{فقط} ان يقرأ بها الف حتى يكون مجزأ واللفظ
 ما يكون سببا لا نظام هو كونه على ^{فقط} ينبغي وقد حذف جزء العلم
 وقالوا كثير من كلام المولدين وقوله يعرف بنظام جملة ما الية والنظم
 هو الجمع وقد ينضم جميع الالوه والملك ونظم احوال الدنيا من الروح
 وقرانها ان كان تفرق الحال كناية عن منوعه الاطوار والاخرى ^{فقط}

اشتداد خبره من غير ان يسمي قسما واحدا من اقسام التفصيل
 كما ان اجزاء بعض الخطوط على خلاف القياس والملاحظة انهم والفقهاء
 جمع التفرقة وهو في اصله مدور يقال فرقت بين الاجسام تفرقا
 وفرقت بين الكلام افرق بالغم ويقال فرقت بالتخفيف وافرقت
 فرقت بالتشديد فتفرق ذكره الطرزي وهذا من امثال العرب قال
 الشاعر شعرا لا تشديد وما بالمرقة والحقائق المذكورة من تفرقة
 قال ابن الاثير انما اكثر من تفرقة من ساجور وهو حبة تفرق
 عنو الطيب فاذا كثر الساجور تفرقة منه لانها اذا كثر الوند تفرقة
 من اجزاء وهو حبة تفرق في الفخار البعير فاذا شق راسه تفرق
 منه التواويج وهي خشبات تفرقها صرغ الناقة كما ذكره الخواري
 واهم من السلسال البارد الذي ~~اسم~~ اسم تفرق من ساجور بالمراد
 تفرقة منه المهم وهو تفرق الطيب من امر به في الصحاح يقال
 سلسل وسلسال اي جعل الذنول في الحلق لانه مغرب جانبا والحد
 مستقر الكراي عطش ~~كثير~~ قد كانت عانة على ان اكتب لتفصيل
 طلبة العلم من احوان القوم بذكر الافاق وفتح الدال فيقول سكونها مسد
 فلا اصل ولا راد به حيث الزمان القديم او هو معنى الدائم وهو ظرف
 زمان لقوله عازما الحزم والغزيرة في معنى القليل المرواكتبة في
 الخطر ويحتمل ان يكون معنى انشاء الخط والسائر قد يجرى مع جميع
 وبشيء الباقى وهو هذا المعنى مأخوذ من السوراي بقية الماء التي

أيضا منها الثابت والمذهب من الدين الثابت ولا يجوز جمع اخ كالاخوة يا
الآن الموضع من التثنية والاول بالمعنى عطفه كتابه
عنه الطبع في اللغة والمذهب في قوله هو يحتاج اليها للدخول في

[illegible]

من اليد وهو لا يادة وقيل هو من فاد المال اي تكنت وفي صاوي اليد هو
الغائبة هي استخفاف مال الوقف لغيره انما يتغير في ملكه مستقبلا من مال
الوقف وهو كونه في ملكه منية من القواعد الكلية لها اجزاء على كفاها
البيت مبني على قاعدة احواليه مع اذا القواعد من اجزاء البيت فلها
الاجزاء من غير تفتت كونه يعرف من الاحكام غير تفتت من غير
من القواعد ما يكون الكلية لكن الاجزاء يتصور القواعد الكلية وصورة
من القواعد الكلية ما يكون تحت كلياتها يقال ادرج الضم التام
والجزئية ما يكون تحتها من كلياتها يقال ادرج الضم التام الجزئية
فان لا يدرج القواعد من ادرج القواعد من من ادرج ادرج
من مملوكة عينية وبها الكلية وهو المختلف فان ادرج التي ادرج

شلتنا أكثر من غيره في العروق كغيره في قوله والمجرات تغيير الجبال وهو في
 كلام من أهم الأجزاء السبعة ^{منها} التي هي في ذلك المكان ^{منها} التي هي في ذلك المكان
التي هي في ذلك المكان ^{منها} التي هي في ذلك المكان ^{منها} التي هي في ذلك المكان
 عنها بطول السبل القليلة الحاصلة بالمرها في حيثية ذلك كما هي الحال
 من غير ذلك من أهم من القاعدة وإن كان في العروق من أديف وطولها من
 من كثرة فروجها وحملها لا في كثرة جودها وكذا في البحث في هذه القضية
 والمقتضيات وعرفا أن تلك الدنيا لا هي كدنيا السبلية بين الشين بطريق
 لا يستدل في الصحاح يقال هذا ما لا يوافق في ذلك المكن من حيثية جودها
 وفي الجند يقال لا ما لا يوافق في ذلك المكن من حيثية جودها
 لا يحدو لا يحدو وهو من حيثية جودها في ذلك المكن من حيثية جودها
 لأن في جميع الجمع والجمع في العلم الجاهل في فضل من الجاهل في العلم
 الجمع والفرق في صدور من في ذلك المكن من حيثية جودها
 للعلم في فضل من في ذلك المكن من حيثية جودها
 عدم العلم من شأنه أن يكون على إذا لا محار قصيرة ولا حال ^{منها} التي هي في ذلك المكان
 ما يفرق من قول في ذلك المكن من حيثية جودها في ذلك المكن من حيثية جودها
 لأن أحوال قصيرة والعلم البقاء من في ذلك المكن من حيثية جودها
 فلا أحوال جميع لأحوال التي ^{منها} التي هي في ذلك المكان ^{منها} التي هي في ذلك المكان
 من في ذلك المكن من حيثية جودها في ذلك المكن من حيثية جودها
 في ذلك المكن من حيثية جودها في ذلك المكن من حيثية جودها

يستفاد

بطل

يطلق على ما كان كثيرة والمراة من القوة التي هي بين الامور الحسنة والقيسنة
 قال البرهوي وحده وكذا اي قصد فصله والمرة الشدة والعدل
 فكيف لا يتم ما يكون القصد اليه حصوله اكثر ويقتضي عنان الضمانية الى
 اصلاح الدارين ثم التفتي منهم ولقد اخبر عنه يقال شئ العود والاضاء
 صطفه لانه مما احسن فيه لا الاخر ثم قيل شئ وجهه ان الكفر عن فيه
 كونه سبيبه فذكر للبرهني والمعن يصر عنان الضمانية والاضاء بان
 الحرام الغنى الذي يعد من الجوار المدبوع والضمانية الادامة والقصد
 والاضاء بهما مشبه الضمانية بالفرق والاضاء الى المقصود من استعار
 بالكنية وتلك الضمان لها استعار ككيفية وذكر التفتي والادب الا
 الاضياء لا اخرى كما كون الحاصل لاصلاح الذي ينفذ امره كما آية الاصلاح
 الاخره هذا الذي يحتاج اليه في قصته للتركيب وفيها من المسائل العتيقة
 كما قيل لا يخرج بيان الحسنة الى الاضفاء ليعمال بين من المسائل الطويلة
 التي ليس لها فائدة بعد ما تصبح للبرهني كما لا استغنى عن الطلقات
 كما اصح للاخره قال اول طريق ان الضمانية ليست في العود الكثير ولما
 عود العود والتمسك به ان في اثنى الضمانية لا ينبغي ان يكون غاية
 لغة يتقصر من الحاجة وفي غاية الكثرة من الضابط الضمانية
 في الغرض من الضمان وهو الذي يجعل يدي في العرف يطلق ويعلق
 لم يحصل بالقرين على العمل كما ان المطلقات لم حصلت بالانظر ولا استدل
 بخمس باسم العلم وفذا يقال الضمانية لما قد وجد صاحبها فيكون منها

الخ ٢٥٥

شرح

وكما ان يكون

2 العود الطلقات

صفة

مبنية عن قواعد الحيات وبنيته على ما نقله ابي عبد الله ان يقره في
 الاستغناء عن فريضة ذلك فتم بها كما قصدت الجارية وتعلق بغير
 من واليسر التبريل والاختلاف ما وجدنا في خطه في سرعة والفرقة
 بين الغاء في كل النوبة والمراد منها ما افترق من الزمان التي هي فريضة
 الانتقال في بعض هذه المنصرون وحكمة ذلك ان شاء الله تعالى ان كنت
 محض من في كل يوم معين من فريضة الا ان كان حيلة اسم بمعنى اطلقا
 اسم المحقق من الاختلاف في الكفاية ويؤثر في ذلك كافي من ذلك
 عليه طاعتك لا اعتماد على الحيرة والتفويض في الاصل التليهم من ذلك ان
 شغل لا يكون الا في الحيرة فيضد وتصرفه فيضد في وقتها بالرسالة
 التسمية على سبيل المثال فيضد اشتراك التمسر وقيل فيضد الا لشي
 بالتمسك كحرمات الحنيفين فيضد فيضد فيضد اسم احد من الحنفية
 قد يتناول مقدمه فيضد ان التمسك في التمسك ان يكون من مقاصد
 مع الصالح في المقدمة وان كان منها ما ان يعلق باسمه الصالح وهو الفري
 لا ان يفرغ وهو الفري التمسك وقد يتبلى التمسك فيضد اجرائه فيضد
 او في موضع يعلق بها كماله من متعلق بجزء من الحروف فيضد تلك
 الرسالة في موضع يعلق بها كماله من تقدم الرسالة فيضد فيضد
 وفيضد اما المقدمة فيضد فيضد فيضد فيضد فيضد فيضد فيضد
 بيان موضعها فيضد فيضد فيضد فيضد فيضد فيضد فيضد فيضد
 من قدم فيضد فيضد فيضد فيضد فيضد فيضد فيضد فيضد فيضد

والمحذور

استدلاله وادراكه

في مقدمه الحروف فيضد فيضد
 فيضد فيضد فيضد فيضد فيضد
 فيضد فيضد فيضد فيضد فيضد
 فيضد فيضد فيضد فيضد فيضد
 فيضد فيضد فيضد فيضد فيضد
 فيضد فيضد فيضد فيضد فيضد

تطلق من المعنى الأول يطلق على المعنى الثاني وباراد الطريق بصيغة الجمع على ما
 في كثير من النسخ أما بالنظر إلى كثرة أنواع الجصولات فان بعضها مبني على القرب
 وبعضها على البعد فبعض ذلك وأما بالنظر إلى القوام والمختلفة فان بعضها
 له طرق مختلفة وكذلك غيره على ما هو مذكور في الطوائف والمذاهب الجصول
 العددية لا تعداد الجصول وبها العلوم والمقصود من ذلك هو العلم بالعدد
 في الحقيقة المقسم مدونه علوم والمقسم عليه كذا في بعض النسخ الخارج
 للقيمة الذي هو مدونه جصول ويقسم إلى اربع اقسام الجصول العددية مجموع
 لها نسبة إلى العدد ما في مدونه جصول العدد او في المثال المذكور العدد كان
 من خارج ليس بجصول وإنما الجصول وصف كونه خارج القيمة على هذا
 يكون حاصل التعريف انه علم يعرف طريق استخراج الخواص والاعراض
 للجصول العددية من خواصها العلوية وقد خرج في هذا بعض افان للفقهاء
 ويؤيد في مثال الجصول عددية او جصولات لها نسبة إلى العدد على ما نقل
 اعداد جصولات والفقهاء في قول من جعلها من خصوصية اعتبارها انما
 استخراج الجصول العددية بغير الحساب كما اذا استخرج مدونه العدد
 بالجصول من قول مدونه العدد والرقم قال من جعلها من خصوصية الجصول
 اصح والمذاهب المذكورة يمكن بها ما يقتضيه بأنه ان يريد بالعدد الجصول
 لا هو المسمى المعتبر في الحساب فمما لا يخفى ان شبهة قد تكون
 انما بالعلم كانت العلوية الصفة بقرينة المقابلة فلا بد من ان يكون
 ثم ان الحساب في كل علم هو منقسم إلى قوام ومداه امر لا يتعدى

العلم ان ما هو
 صانع العلم وانما
 ما هو العلم

محمد بن عبد الله

[illegible][illegible]

عقود

بغير وجودها وهو من مسائل الحساب التي هو طريق استخراجها من العمل
 لكنه ذكر طريق استخراجها من القاعدة لا انه ما يتوقف عليه سبيلها في العمل
 لا انه صحتها كما ينبغي في المقالة الاولى بل طريقة تفصيلها الى اقسامها
 من غير الخطأ وهو ما لا يتحقق في موضوعه المذكور في قوله ان كان في الفاعل
 بقوله ان استلزام الحروف العددية وبعدها كما ذكرنا في طريق استخراجها
 الفاعل من الموضوع المذكور من خواصها المعلومه بل ان يكون موضوعه
 العدد فلا موضوع وكل ما يبحث فيه من خواصها الذاتية فيكون في العمل
 المذكورة من خواصها الذاتية وظهر كلام المصنف ان العدد من اقسامه في
 موضوع علم الحساب وهذا هو المشهور بين اهل هذا العلم في التحقيق ان
 موضوعه العدد والمعلوم ببعض خواصه من حيث التكليف فيكون القاطع
 لا يصح عنوانه بصورة ولما العدد المطلق فاما هو موضوع علم الحساب
 التقريبي السمي بالثاني فيقصد به ذلك بعض اقسامه الحقيقية وهو
 كونه يطلق على العدد في ما ينال الفهم لا بدق معرفة العدد من معرفة
 المعرف فيقول المعرف ما يوجد الكمال في محل ليس بسبب الوجود فاعلم
 بالمكن من الواجب وبما هو المسمى به في الفقه لاخير بين الصورة والشيء
 في الحقيقة نفسه ووجهه انهم الكمال هو المسمى الذي يتناول ذاته الفهم
 انه يمكن ان يعرف فيه جزءا من ذلك كما في حيث يتناول كل جزء من هذه على حد
 مشترك فيعرفها حيث يمكن ان يستدل بها في معرفة كل الخط والسلم والجسم
 المتجلي في الزمان فهو الكمال المتصل ولا تقوم الا المتصل فيعتبر بالعدد

واخراج الحدود والعلاقات
 للعدد والادوات الحساب
 الاساسية في علوم من تفصيل
 الرازي في الخطوط ١٥

فلا يلزم من هذا التقسيم ان يكون العدد مخصصا في العلم للشيء حتى لا يكون
 الواحد بعدد لان التقسيم قد يكون اسما من التقسيم كما اشتهر في المنطق القفا
 وقد لم يقل العدد كم بل قال في الحقيقة اي حاله فثبت ان التقسيم نسبة الواحد الى التقسيم
 نسبة للجزء لا الكل فثبت ان الواحد الى التقسيم نسبة الى التقسيم ويمكن ان
 يراد بالهبة هو ما يقع في جوابكم كما ان التقسيم المصطلح عليه فلا اشكال
 فلو قال فوضعه العدد الواحد ويتألف منه كل ما احضر في النظر فانه
 اشكال ان اطلاق العدد على الواحد ليس له معنى فاما من الجوع في قوله
 على ما انما في اشتراكه بان في الواحد من الاعداد كمن هو صدقته
 اجزا او كمن هو اجزا من مروجي اجزا من الجنية للتأليفية وقد ظهر ان التقسيم
 جماعة من المتقنون على ان العدد الذي هو من الواحد هو من مجموع صدقاته
 وهذا الجوع المضمون في اشتراكه في الواسع والواحد من العددية والاشكال الى
 اعتبار حقيقة عارضة للوحدات بعد طاعتها على هذا كل الناس ان يقال
 على ان التقسيم من الواحد ويتألف منه مقتضى الظاهر فيقول كم العدد
 انه واحد وانما هو من ذلك لا احتمال ان يكون العدد مسترا في التقسيم
 الواحد ويتألف منه او لانه لو ادعى ان الواحد من التقسيم في العدد يكون
 مضانا ان كان مطلقا اي لا يكون مضانا الى الجملة ان نسبة الواحد الى التقسيم
 الى عدد الترتيب والنسبة هو قياس كمية احداه الى الكمية لا النسبة
 والاراد بالجملة ما فوق الواحد فينتقل الى اثنين ولو قال الواحد اكثر من
 الاظهر والخفي في قوله واحد واجمع الى كل من الواحد ويتألف منه كالأول

الجزء الى التقسيم

له وروى

طائفة

ولا اثنين والثلاثة والفرق بينهما ما سطفت على وهو المضاف وهو غير محتاج
 لانه لا يضاف بقية كذا فيكون صحيحا كما سبق وان كان كذا كذا فيكون
 من حيث ان الوجود في الحقيقة لا يفرق واحدا ولا يفرق بينه اكثر منه لان الفرق
 بين اكثر من النسب واليه يسمى النسبة ^{التي} لا يفرق بين جملتها النسبة
 المستقلة في علم اللغويين وليست بمقصودة في علم الحساب المستقلة فيه
 بوجوب الاختلاف وانما النسبة للثقل والحداد الجبرية فيغير مقولة اذا النسبة
 يقضى للثقل ولا ثبات بين الخفة والخفة مثلا لا بالاعتبار مع غيرها
 فالمراد بكونه اكثر من الواقع لا يجب الظاهر فلا بد عليه ثقل اربع من جهة
 امر مشروط يتم كالعدد من اثنين للفرضين واحدا كالتين من
 الخفة للفرضين واحدا فان الواحد في السوية لا يوليكون متساويين اثنين
 في السوية الثانية فيكونان حين يسمى ثمر التباديل من كلامه ان العدد
 في البقيتين وانه يكثر لان يكون كل من النسب والنسب اليه عددا صحيحا
 وكلاهما عددا في الواقع اما الاول لانه قد يكون عددا كبر من الصحيح والكسر
 لان يتعرف ويقال انه عددان والحقيقة لا عدد واحد وهو خلاف ما قلنا
 لانه قد يكون لهذا العدد والكم بالحكم لا يكون بشر من جهة كما سبق
 فلما الثاني فلا بد ان يكون للنسب في العدد اذا كسر كما يقال في الحقيقة
 لان النسب المشروط في الحقيقة من جهة ثلثه ومشرى وكذا يمكن ان يكون
 النسب في العدد اذا كسر كما يقال في الحقيقة من جهة ثلثه ومشرى وكذا يمكن ان يكون
 النسب في العدد اذا كسر كما يقال في الحقيقة من جهة ثلثه ومشرى وكذا يمكن ان يكون

ان

ان

محض
 في امر واحد واحد
 في امر واحد واحد
 في امر واحد واحد

استعمال الكسر على هذا الوجه غير متعارف في اللغة في الجملة الكثرية فلم ين
لما يكون بالواسطة كما في المثالين المذكورين في المتن ويسمى نسبة بسيطة
او بالواسطة واحدة كما يقال الالمد نصف عشر والعشرين والواسطة ثلثان
او اكثر كما يقال الالمد نصف سبع فبعضها ثلث وستة وعشرين فالالمد
الاول الاثنان والثلثان ثلثا ربع عشر واما ان الكسور عند جميع الواحدين
ليست من الالمد وفوق الالمد وبانها الالمد وحده لاهاه والشر هو عدد
اصل الحاد اعلم ان الالمد وفوقه الالمد او ما يتصل من الالمد لها الالمد
بالكسر او بالتكرار او غيرها والم لم يذكر بالجزئية في تعريف الالمد بل
اصل الكسور في تعريف الالمد هو الالمد ومما يفتقر منه بحيث
يتحقق في هذا الالمد من ان الالمد هو حقيقة وهو الذي ينقسم الالمد
ولما هو غير حقيقة وهو الذي ينقسم والاضاف الى الالمد فاما
الالمد حقيقة لا يمكن ان يضاف اليه شئ من الالمد الا هو الجزئية
صغيرة يكون الالمد حقيقة كذا من الالمد حقيقة بالتكرار كذا
فلهذا الالمد وان كان الالمد غير حقيقة فليس له اليه يمكن ان يكون
اقول ولذا يكون اكثر الالمد الغير الحقيقية متكونة من الالمد والغير
الحقيقية اما بالتكرار او بالجزئية فان كان المضاف اقل من كذا لم يكن
اكثرا من الالمد بل هو صحيحا ولا ينقسم الى كذا الالمد الحقيقية
جميعا فتبين ان الالمد هو الحقيقة الضعيفة والاضاف
منه شبهة في الالمد ولما اكثر الظاهر انه في الالمد عدد حقيقي

القول

للمفهوم الاسم النازل في قوله انه وقع في الكسب الفدوية المنكر كان الكسب المنكر
 اختلوا في ذلك العدد هل هو عدده ام لا الحق انه عدده كما ذكرنا في حكمة
 من الحكمة لان العدد ليس من العدد لان العدد من اقسام الكم الذي من
 شانه ان ينقسم والعدد الحقيقي لا ينقسم فلا يكون من اقسام الكم بل في
 كونه من اقسام العرض تحت امكن جعله ^{او ما} متصلا في شئ من المقولات التسع
 ولهذا قيل ان العدد لان الحركة بمعنى المتوسط والنقطة كلها من الأجزاء
 وهي مقولة ^{في} غير المقولات التسع فعلى هذا لا يكون العرض مختصا في
 المقولات التسع وقيل يخرون الى انه من العدد والمقسم قد يكون اسم من
 المقسم كما يقال الحيوان ليس بغير ايض وقد اختلفت بان معناه للحيوان
 اما حيوانا ليس بغير ايض فاهم بالحقيقة انها مقيدة بالقسم لا المقسم
 وانما انه نال المقيد فان قسم العدد بالهيئة للتالف من الصفات كما فعله
 انطرسا في علمه الاحاد كما فعل بعضهم او بما يكون نصف مجموعها ^{شبه}
 للتالفين كما فعل الآخرون قال العدد ليس احد واولا فسر يا خريه الله
 او بما يقع في مراتب العدد كما ذكره المحقق الموصي في تحرير التلخيص في حق
 عدد صحيح بلزم ان العدد ليس بجميع اقسامه من مقولة الكم ثم الغافلون
 بان العدد ليس من الأجزاء واختلوا في اثنين فجهلوا على انه مقودة ^{مب}
 بعضهم لانهم ليس اذ هو لا في الزوج الاول فلا يكون عددا كما افترقا ^{ول}
 لان العدد على ما افترق القوم كشره بمجموعة من الصفات وانما الجمع
 ثلث ولا يخلو كان ^{في} هذا المكان اما ان لا يكون له نصف او يكون ^{في}

من زيد في المثلث تلك الثلاثة لفظ لا وفيه من زيادة التكرار ثلث مراتب
 يزيد على المثلث الرابعة لفظ لا وفيه ثلث مراتب وهذا القياس في المثلث
 انه اذا انقضت المراتب لثلاث الاولى بزيادة كل مرتبة لفظ لا وفيه يحصل
 ثلث مراتب اخرى ثم بزيادة كل مرتبة لفظ لا وفيه اخرى على كل مرتبة فيحصل
 ثلث مراتب اخرى ثم بزيادة لفظ لا وفيه اخرى على كل مرتبة فيحصل ثلث مراتب
 اخرى على هذا ما لا نهاية له يزيدون لفظ لا وفيه على المراتب لثلاث المتعددة
 عليها بالواسطة وهذا من قوله بعد ذكر مراتب التثنية وتوضيح الكلام
 انه لا كانت تلك واصغر منها هي لم يكن وضع اسم لكل منها بخصوص ذلك
 بزيادة اسم اليك كغيره وضع اسم لكل منها متصرف في قولهم لا وفيه اعداد
 من الواحد يتفاضل بالواحد والعدد وهو كقولهم لا وفيه اعداد
 ولذا انتم الى العشرة وتقول عليها اربعة اخرى ابتدائية من العشرة
 عشرة عشرة وهي العشرات فمن العشرة لا التبعين فاذا التبعين اربع
 التفاضل الى المائة وتواتر اخرى هي اربعة يتفاضل مائة مائة الى الابد
 وهي لثلاث هكذا يفترون من تسعة مرتبة الى ما يليها يتفاضل اعداد
 ثم يحصل من العشرة اخرى فيجمعون كل ثلث مراتب واولاها من
 كل واحد اعداد وثلثان من عشرات وثلثان من مائة اعداد او اعداد
 لا وفيه قول واللفظ الكثرة بالتفضيل الذي تفقدوه في وضع كلمة
 لفظ لا وفيه اعداد متصولة او كان القياس ان يوضع سبع وعشرون
 صورة فان كان عدد في مثال في خمسة وعشرين عددا وذلك ممكن في كل

في سبعة عشر مرة في نفسه
 كل مرة في نفسه اعداد
 بعدد سبعة عشر مرة

[illegible]

الرضع

۱۰۰/۱۰۰

مجلس الشورى

فيكون ما كان في القوم بعد ابد من الناس وبين من الاخر وانت خبر ان النبا
 من لفظ التقصير ان يتيق شئ من التقصير منه بعد التقريب مع ان في كتاب
 العددين كلاما وكان عليه ان يقول ليس ان يد منه ولا منه له يخرج
 التفسير وكانه احتج على انه من العلم انه لا بد في التقريب وان يكون التقريب
 والتقريب منه كلاما فيكون كذا في الجمع الزيد والمزيد على ان
 في التفسير التقصير من العلم ان في الجمع الزيد والمزيد على ان
 ولم ان ظهر كلام المصنف في الجمع انما يكون بين العددين في كتاب
 التقريب لكن في الحاجة الى الجمع بين تلك اعداد واكثر كان في التقريب
 وقد يحتاج ايضا الى تقريب عددين او اكثر من عددهم فيقول المصنف ان
 لا في التقريب في بيان العلم وهذه العلم في الحاجة لا يستقر الى مزيد
 في العلم والمعلم يسكن في بعضهم ان العلم بكيفية الجمع والتقريب من المبدأ
 البينة للمعلم ان لا يكون في العلم انما في ما في العلم في ما في العلم في ما في العلم
 عد في العلم في ما في العلم في ما في العلم في ما في العلم في ما في العلم في ما في العلم
 انظر في كتابه في التقريب في ما في العلم في ما في العلم في ما في العلم في ما في العلم
 انما في العلم في ما في العلم في ما في العلم في ما في العلم في ما في العلم في ما في العلم
 من في العلم في ما في العلم في ما في العلم في ما في العلم في ما في العلم في ما في العلم
 بينا ان يكون من العلم ان في العلم في ما في العلم في ما في العلم في ما في العلم في ما في العلم
 في التقريب انما في العلم في ما في العلم في ما في العلم في ما في العلم في ما في العلم في ما في العلم
 التقريب في ما في العلم في ما في العلم في ما في العلم في ما في العلم في ما في العلم في ما في العلم

ولا يكون عدد واحد

[illegible]

لم يزل يصفى العلم والمروءة

از رزق فیض

[illegible]

7	0	0	0	4	7
---	---	---	---	---	---

بالإيمان، هكذا وحكمة إلى جوف الجدول
بالجدول الثاني كانت يمانه بل تقول
حكمة لا الجدول الثاني أيضا ما تلتها

الشيء الذي هو الابد في حقيقته ابدى من انفسها ابدى من انفسها
لا ينبغي ان يكون الابد في حقيقته ابدى من انفسها ابدى من انفسها
او يار الابد في حقيقته ابدى من انفسها ابدى من انفسها
ان يكون الابد في حقيقته ابدى من انفسها ابدى من انفسها

الغزة من قبل الدولة العثمانية لا تقدم من خضعت لها غزة فصاروا عشوة
فيكون لغزة من قبل الفاطمية لا تقدم من خضعت لها غزة فصاروا عشوة

للأول والثاني أو وضع المجموع وهو الثالث فثبت ما سبب بطلان ما قدمناه.

الثلاثة التي هي بين العرف والواقع ستة وعشرون ألفاً وثلاثمائة

الفاصل ثم مفعلا البقية فساكنات اربعة عشر ومفعلا الاربعة مفعلا

بعد الغاملة وقدما لفترة واحدة إلى السنة ووضعا الجوع وهو البعثة

فما من عالم من هؤلاء الذين هم رابع وعشرون ألفاً من العالم

٢٠

9	0	0	4	6	7
7	0	7	7	7	4
4		4			

والتفتت جميع الأقدام على الخط الأورق تحت السنته وهبوب الكفن

غير ما هو كذا الذي تضمن الشك في الستة لا الحوي وقد ذكرنا ذلك ابتداء

من جاسلایین اسیر فی المثال المذكور فقول البند ان ابائهم وحملا

المقدمة ولو كان في تلك المراتبة متر بوضع الحزمة بعينها كحق الصفر وكذا
 بقدر التصفيف على شئ وصفت له الفرد والتعدد بعد الفاصلة
 انما قال ذلك لانه اذا كان للفرد الذي لا يد تدقيقا لاجل واحد من عشرة
 بالنسبة الى المراتبة للتقدمه ووضعت نصفه اعلى الحزمة في المراتبة
 المتقدمة لم يبق شئ في هذه المراتبة فينبغي ان يوضع بعد الفاصلة نصف
 المحصور ان لم يكن للفرد الواقع في المراتبة التي بعده مفرد او ان كان
 للفرد الفرد في اول المراتب فان كانها محورا وضعت لاجل النصف الذي
 يحولها في النصفه هذه الصورة $\frac{1}{2}$ صورة رقم الواحد هو الكسر
 صورة رقم اثنين هو المخرج وما اصل واحد من الاثنين كما كان
 للغير الموضع فوجه في صورة رقم الكسر الا انه يوضع ليعلم انه ليس
 في الكسر وحده جميع وان كان غير الواحد فيكون هذه الصورة كغيرها
 الا انك تضع ما يبق بعد التصفيف كان الصفر يعني انه اذا كان للفرد
 الواقع في اول المراتب غير الواحد ينقص منه واحد وتضع $\frac{1}{2}$ في
 تحت ذلك المفرد ما كان ما وضعت الصفر في الصورة الاولى وتضع رقم $\frac{1}{2}$

لاجل نصف الواحد تحت مثالها او بنا ان تنصف هذا العدد ١٠٤٥٨٣٢

١	٠	٤	٥	٨	٣	٢
١	٠	٤	٥	٨	٣	٢
١	٠	٤	٥	٨	٣	٢

فيجد رسم البور في تمام العمل يصير صورة هكذا

ويحصل تحت الخط الفاصل هذا العدد ٥٢٢٩١٦

شرح هذا العمل انه ابتداء بالثلاثة فيستصفى في اصل واحد ونصف في
 الواحد تحت الثلاثة بعد الخط الفاصل ووضع صورة النصف تحتها

ثم وضع مخطط الاربعة فمقتضى ما في راسها ان يكون بعد الخط الفاصل ثم نصف
 الخانة فصار المربعين ونصفها وضمنا الاثنين فصارا بعد الخط الفاصل ثم
 وضعنا النصف فبقية على الاثنين المتقدم عليها فصارا نصفين ونصفها
 تحت الاثنين المتقدم عليها بعد الخط الفاصل ثم وضع نصف الستة
 اربع النصف فصارا بعد الخط الفاصل ثم وضع النصف فكان ثلثه نصفها
 فوضع الثلثة فمقتضى ما في راسها ان يكون النصف خمسة على الثلثة فمقتضى ما
 فصارا ثمانية ونصفها فمقتضى الثلثة فبعد الخط الفاصل ولا نصفها للعدد
 فتركها على ما وضع قبل وضع الاربعة الذي من راسها التي هي
 بملاء البعد بعد الخط الفاصل وبه عملها واما في الجمع والتفرق فبيني
 ان في رسم جدول لا يفرق فمقتضى ما هو اكثر من ذلك ان يكون في راسها
 او مقتضى ما هو مقتضى ما في راسها من المدين في الجمع فمقتضى ما
 يكون مقتضى ما في راسها من المدين في الجمع فمقتضى ما في راسها
 فمقتضى ما في راسها من المدين في الجمع فمقتضى ما في راسها
 ان مقتضى ما في راسها من المدين في الجمع فمقتضى ما في راسها
 فمقتضى ما في راسها من المدين في الجمع فمقتضى ما في راسها
 فمقتضى ما في راسها من المدين في الجمع فمقتضى ما في راسها
 فمقتضى ما في راسها من المدين في الجمع فمقتضى ما في راسها
 فمقتضى ما في راسها من المدين في الجمع فمقتضى ما في راسها

وفي المخطط
 على المخطط

ليكن الجدول في المخطط
 كما هو وان كان في المخطط
 فمقتضى ما في راسها من المدين في الجمع فمقتضى ما في راسها

في هذا الحد الذي هو الحادية عشر من مرتبة صفات الآخر كما ان الذي ان جميع مائة
 خمسة عشر من مائة مائة الف عشرة آلاف واثني مائة يكون واحد والكثير
 من مرتبة فلهذا يقال ان مرتبة يكون كل فرد من مرتبة وهكذا يتبع والتفريق
 منه معنى يتبع لمعناها في الحد والآخر فلهذا فاصلان في مرتبة
 مراتب الحدود وان لم يكن الواحد من المراتب في مرتبة من مرتبات
 الحدود والآخر وضع فلهذا في مرتبة لم يرد في الجمع كل فرد على مرتبة
 قد يتفوق ان يكون في مرتبة شيء بل يكون صفه ان يكون من المراتب التي
 انما هي مرتبة يتفوق ذلك الفرد في مرتبة لا مطلقا بل فاصلا في الصفوة
 لا في الوجود فاصلا في الصفوة الثانية وتضع العامل في صفات فاصلا
 وقد يتفوق ان يكون شيء بان يجمع للفرد من الصفات من صفات الكثرة و
 حيث يوضع صفه في صفات فاصلا فان كان العامل عشرة او ازيد
 عشرة فلهذا في صفات كماله في صفات في التضعيف وهو ان كان العامل
 عشرة فلهذا في صفات من الحدود والعامل من جميع الفرد من الذين على
 يار و يوضع صفته وان كان ازيد من عشرة تضع صفته واما في
 ما في صفات الطريق المذكور ويوضع في الصفات بعد الفاصل واما في صفات
 في صفات كل فرد من الصفات من صفات في صفات من صفات في صفات
 صفات فاصلا وقد يتفوق ان يكون شيء بان كل الفرد ان متساويين
 في صفات يوضع صفته في صفات فاصلا فان لم يكن نقصان فرد من صفات
 صفات من صفات واما في صفات صفات في صفات في صفات في صفات

للفرق الذي يكون في المرتبة التي على يسار تلك المرتبة مثلا واسطة سواء كانت
 عشرية أو غيرهما وما سألناه أنه لا يكون مفردا لنفس ما كان فيه أو كذا في
 شيء من غير يوضح من المرتبة التي بعد مرتبة المئات في العدد ويكون عشرية
 بالمرتبة لهذه المرتبة فيجمع مع المئات أو ينقص وذلك للفرق من المجموع في
 الصورة الأولى وينقص ذلك المئات من العشرة في الصورة الثانية ويوضع
 الباقي تحتها بعد ألفا مثلا فإن لم يكن في العشرات شيء اخذ من الآلاف
 ما سألناه أو عطف ما عطف الآلاف بالآلاف ما يكون بعد ذلك المفرد في مرتبة
 سواء كانت مائة أو ألفا أو غيرهما ويوضح من المرتبة التي الترتيب
 فيكون عشرة والمرتبة الثانية فيوضح من تلك العشرة واحد ويكون في
 المرتبة ثالثة المئات عشرة فيجمع التسعة في المرتبة الثانية وينقص
 للفرق المذكور من العشرة أولا أو يجمعها مع المئات على ما عطفه أو في
 من ذلك المئات في ما تليها شيء فيكمل بعد الجمع أو يبقى بعد التقدير هو
 المطلوب مثال الجمع اربعا أن يزيد هذا العدد ٣٥٥٣٥٥ على هذا العدد
 ٣٥٩٨٧٤ فيكون مجموع العدد والواحد من العدد ٣٦٣٤٥٣٩ وهو المطلوب
 وحصل تحت الخطوط العوارض هذا العدد
 ١٧٥٣٤٠ أو بقومنا إلى الفرق كان موجب
 طاعة لم يكن لها نظيرة في الحساب فنقلناها بعدد الآلاف كما سألنا في الجمع
 هكذا ١٧٥٣٤٠ هو المطلوب ولو كان الباقي أكثر من مرتبة واحدة نقلنا
 مثل ذلك شرح العمل في زيادة من الآلاف فيجمع الترتيب في كل حين ووضع

سنة

جميع هذه الاعداد التي هي عشرة مع الثلاثة حاصل ثلثة عشر فينقص منها
 بقسمة وعضها ثلث السنة والثلث من هذا الفاصل وبقية ثم العمل وقد
 انما تقدم انه لا يمكن في هذا حال الذي سمى الجداول ولعل ان الجمع يمكن
 من ابداء من اليمين واليسار والتفرقة يجب ان يتبدل فيه من اليسار
 فقط اما ان لا يتبدل من الجانبين يمكن في الجمع بعدما اشرنا اليه فقلت
 في التفتيح ان التفتيح نوع من انواع الجمع وقد اشرنا اليه في التفتيح
 في من جانب اليمين اسهل ولما ان التفرقة يجب ان يتبدل فيه من جانب
 اليسار فغير نظر ان لا يتبدل من جانب اليمين فيما يمكن بل نقول ان
 اسهل من ان لا يتبدل من جانب اليسار فنقول في المثال الذي ذكرنا في السدس
 جانب اليمين يمكن نقصان السنة من الثلث فلهذا اوردنا في اليسار
 جمعا وهو عشرة مع الثلث فقصنا السنة منها بقسمة ثم نقصنا الى
 من الاعداد الباقية فلم يبق شيء وعضها ما سطر على يسار السبعة كان في
 محاذاته الاربعة حفر فلهذا في الحفرة التي على يساره واحد وهو عشرة
 ونقصنا الاربعة منها بقسمة وعضها ما على يسار الصفر المتقدم ويمكن
 نقصان السبعة من الاربعة الباقية من الحفرة فلهذا اوردنا من الثمانية
 التي على يساره وهو عشرة جمعا ما مع الاربعة ونقصنا السبعة منها بقسمة
 سبعة وعضها ما على يسار السنة ثم وعضها ما على الاربعة ثم
 وعضنا السبعة الباقية من الثمانية على يسار تلك السبعة وبقية ثم العمل
 والجمع من التفتيح انه احد في التفتيح من جانب اليمين مع انه لا يتبدل

التفتيح

و

القدرين محكماته لا بد منها على ما لا يشك من غلب البسار العدد الثاني والآخر
 وهو الصحيح يتكرر ايضاً العدد في بعض اعداد الاخر ويسمى العدد الثاني
 الاخر مضروباً في العدد الاول بالحد ما فوق الاعداد الاخر فيتمثل ضرب
 الاخير في العدد الاول لكنه يخرج منه ضرب العدد في العدد الثاني لا يخرج
 لا يشك ان كل عدد يحصل من تكرار الواحد الحقيقي بنوع معين من التكرار
 وكل عدد يمكن ان يعتبر طويلاً بالعدد ما و كما انه يتولد من تكرار العدد
 الحقيقي لعدد اعداد حقيقية كذلك يتولد من تكرار الواحد الحقيقي
 اعداد الاخر فكذا اعتبر بالعدد والضروب في واحد او في اربعة او في اربعة
 الحقيقية لا ضروري يحصل عدد يسمى حاصل الضرب ولما كان حاصل
 هو العدد الحاصل يتكرر للضروب للعدد واحد او لعدد الضروب في
 في الضرورة يكون نسبة الواحد الى الضروب كنسبة للضروب في المثال
 الضرب ولو اعتبر للضروب ولو اعتبر او يكون جملة اعداد الضروب
 يكون الحاصل مثل الحاصل الاول لان نسبة الواحد الى الضروب في
 كنسبة للضروب الحاصل الضرب في هذا لا يتولد يجوز ان يسمى كل
 العدد من مضروباً والاخر مضروباً في طم فافهم عبارة اللغز متاخر
 لفظة هو ان التكرار هو الاشارة بالشيء مرة بعد اخرى مع بعض
 التعريف مختلفاً وذلك كما ان الضرب في اربعة في خمسة مثلاً وحاصل هو
 فظاهر ان تكرار الضرب موقعت ثلاث مرات كما في مرات في الضرب
 اربع مرات والخمس الى لا تكرار فيها وايضاً يورد التكرار يحصل

المضروب بل اذا حصل التكرار بالوجه المذكور في جميع المرات حصل الضرب
 فانه في ان يقال ضرب عدد في عدد يحصل عدد ثالث يكون امثال
 احد العددين الاولين بوجه واحد اخر والتعريف الشامل الصحيح
 الكسور يحصل عدد نسبة الى احد المضروبين الآخر الى الواحد ومن
 الضرب المذكور يختص بالصحيح ان ذلك ينشأ من العدد الصحيح
 تضاعف ولما الكسور والضرب ينقص فان الماحل من ضرب الكسور
 احز من كل من المضروبين فلا يمكن ان يحصل الضرب بتكرار الكسور
 مرفوعا شيئا اخر بل الصحيح والكسور جميعا وقبل هو واحد ومن
 عدد اخر يتكرر او ضربية الاخر بحيث يكون نسبة الآخر الى العدد
 نسبة الواحد الى الماحل وهذا التعريف ايضا شامل لضرب الكسور
 واما اخذ الضرب في تعريف الضرب ما يستلزم الاول ولما ان يقال
 المقسم ذات الضرب مع قطع النظر عن مروج الضرب مثله فانه قد
 فآخر هو يحصل من ذلك ان يكون نسبة الى احد العددين الاولين
 كنسبة اخر منها الى الواحد ولعل هكذا الكذا ظهر وقوله احد المضروبين
 اما على سبيل التقدير ان بناء على ان ضرب عدد في آخر كضرب اخر في
 على ما سيصرح به في الصحيح ان ضرب الثلاثة في الاربعة يكون العامل
 اثني عشر لان نسبة الاربعة الى الثلاثة كنسبة الاربعة الى الواحد وهكذا النسبة
 الاربعة الى الثلاثة الى الواحد فان الاربعة عشرة امثال الثلاثة
 كالان الاربعة اربعة امثال الواحد ايضا هو ثمانية امثال الاربعة

فمنه

[illegible]

كيفية الآية وايضا من التقدير في نسبة الآية الى الكتب الى
فيديو ان بعد جوه ليصح الدنيا وهو المراد وتعلل العزم من ايراد
نقد المقدمة لا تنافي الى صحة نسبة كل من العدمين مضروباً وحراً
فيكون من اقلين من على هذا المعنى في السابح من كتابه في الشكل
الساوي من من تلك المقالة فخص قوله بعبارة اوضح ويسمى سطح
ابن جرت السطح الاول وسطية في السطح الثاني فنقول لما كان
الضرب كوني احد المضربين بمدة اعمد لاخر كان الواحد وحده
كما بعد السطح ويندأ كما بعد السطح الثاني وبلا يمدل الواحد بعد
ب كما بعد السطح الثاني بالشكل الخامس من من تلك المقالة وكان الاول
بعدت كما السطح الاول فان السطح الاول والسطح الثاني واحد
هو المطلوب لكن هذا البهتان كما ترى بخصوص التعصاح فان اقلين من
لا يجهت عن الكسوف والضرب فيما ان ضرب التعصاح وضرب جافة كونه
سيجي ان ضرب الكسوف خمسة انواع من مملتها ضرب الكسوف في الكسوف
والطال في ضرب طلبة الكسوف على ضرب الكسوف في الكسوف اعمد ان تمام
وانما لم يتعرف ضرب الكسوف مضافاً اليه يتوقف على الفهم المذكور
فضل الكسوف في اول اي ضرب التعصاح بعد ان ضرب الكسوف في الفرق في
الاعداد الفرقية وضرب الاعداد في الكسوف في الاعداد المركبة ولم يتعرض لضرب
الاعداد المركبة في الفرقية كما يعلم بالتعاقب لا يقال ان مراده بضرب
الفرق هو ضرب الفرق في الفرق فليس وضرب الفرق في المركبات

لكن

لو كان الراء هذا لم يتغير لتمام من الراءات في ستة كما يجوز من الاعداد
 للمعرفة هي التي من ستة طاعة ولا امتياز يكون الرقم الثلاث عليها واحدا
 بالضرورة والمائة والالف اورد في هذا المثال هذه الاعداد وذلك لاختلاف
 كونها من المرفقة ومن الاعداد والركبة وهي التي من جزئين فصاعدا كونه
 عشر فلفاسن الاعداد والعشرات كما ان اوجه عشر فلفاسن من ثمان
 الخمس الاول فلفان احد هو ما ليس مع لفظ لا كما يجوز في الالف
 بحذف الصاف ويكن ان يراد بالجنس الاول الاعداد المرفقة فلا حاجة
 الى القول بحذف المضاف فكذلك في ظاهر البيان كالرأب التثنية الاول
 اي الاحاد والعشرات والمئات فلا حرج ما هو في ذلك اي النوع الاخر من
 يكون مع لفظ لا في تدرج فيه ما يكون احد الفريد لا في جميع القليل
 فذلك كالأرب التي تلوها واعلم انه قد ذكر تكرار في كتب النحاة من يكون
 المقصود بدخول التثنية ولا يكون التثنية مراد كما يقال ان الفاعل
 مرفوع كزيد فقام زيد وهذا كذلك في الاحسن ترك الكا في اللز
 انما المقادير من هذا الاعداد المرفقة التي لا يكون معها لفظ لا او توجد
 في غير هذه التثنية فانه الذي يكون معها لفظ لا في وجود غير الارب
 التي تلوها والنوع الاول اي من الالف والاربع يكون معها لفظ لا الف
 ستة اثنان الاحاد والاحاد ايسر بالاحاد والاحاد في الالف في ثمانية
 والاحاد في العشرات والاحاد في المئات والعشرات في العشرات والمئات في
 والعشرات في المئات انما الفصم انواع الصنف الاول في ستة والاعداد

للعدد الذي انقسم منه الثلثة لا واحد ولا اثنين واللائق بغيره لا واحد ولا اثنين
 ولا غيرهما الثلثة انما هي بغير الثلثة لا بغيرها ولا بغيرها انما هي بغيرها
 واللائق بغيرها انما هي بغيرها لا بغيرها ولا بغيرها انما هي بغيرها
 استحقاق الصنف لا في الاخرى ان يوزن بغيره لا في الاخرى ولا في الاخرى
 يتوقف على استحقاق الصنف لا في الاخرى انما كان الكلام في المثلث بغير
 استحقاق الثلثة بل في المثلثين لا في المثلثين ولا في المثلثين
 الاحاد والواحد ثمانية اثنان الضرب اثنان في واحد بغيره في الواحد
 في واحد في كل واحد من اعداد العدد في واحد في واحد في واحد في واحد
 المربعين بقية احادها اثنان في واحد في واحد في واحد في واحد في واحد
 للمربعين بقية اثنان في واحد في واحد في واحد في واحد في واحد
 عدد نسبة الواحد للمربعين بقية اثنان في واحد في واحد في واحد
 المربعين هو الواحد ونسبة الواحد للواحد نسبة المثلثين
 الضربين فيكون سائر المربعين في واحد في واحد في واحد في واحد
 فيكون نسبة الواحد الى عدد من مختلفين متساوية ضعف طما المثلثين في واحد
 عدد يصير في كل واحد من اعداد العدد في واحد في واحد في واحد في واحد
 فقد وجد عدد احادها اثنان في واحد في واحد في واحد في واحد في واحد
 ضعف عدد في واحد في واحد في واحد في واحد في واحد في واحد في واحد
 عدد بغيره في واحد في واحد في واحد في واحد في واحد في واحد في واحد
 بل في واحد في واحد في واحد في واحد في واحد في واحد في واحد في واحد

ولا ينقص من الثلاثة مجموع زيادة كل عدد على ضعفه ان يكون حاصل
 ضرب الثلاثة في كل عدد مجموع هذا العدد ضعفه لان هذا المجموع مكرر لضعف
 احدى الثلاثة وقس على هذا ضرب الاربعة والخمسة والسادس كما بينت بقوله
 ولا بد من كل عدد ضرب يكون الحاصل ضعف ضعفه وايضا ان ضعف
 ضعف العدد الذي في فئة لا يقع الا في العدد فان الاربعة ضعف ضعف ^{جد} الاربعة
 وان زيد مثل ذلك العدد على ضعف ضعفه كان المجموع حاصل الضرب بالخمسة
 وفذلك العدد في ثمانية على قياس ما تقدم وما ذكر من ضرب الواحد بالثلاثة
 والاحد بالثلاثة سائل الضرب في اعداد الاكثر فلا يخصر هذه القاعدة
 بالزيادة كما يجوز العلم ان عدد بين اقليدس في المقالة الثمانية من
 كتابه ان سطح المثلث وقسم خط آخر يوازي سطح المثلث الا في تمام
 الخط وهذا في العدد ايضا كذلك ويمكن برهانه بنحو ما ذكر في المخطوط
 فاذا ضرب كل اثنين في عدد ثم اريد في ذلك العدد كان ضرب الثلاثة
 في ذلك العدد وضرب الاربعة في عدد ضعف ذلك العدد وضرب الخمسة
 في عدد هو ضعف ذلك العدد كما فيكون مجموع زيادة عدد على ضعفه
 مساويا لضرب الثلاثة في ذلك العدد وبمثل يكون زيادة عدد على ضعفه
 ضعف مساويا لضرب الخمسة في ذلك العدد والعم ان ضرب الخمسة في
 عدد اخر قاعدة اخرى ذكرها بعض الامثال ولا يمكن ان يوضح لكل
 واحد من اعداد الضرب فيه عشرة ونصف المجموع يكون الحاصل ثمانية
 بالضرب الخمسة في ذلك العدد وذلك لان المجموع هو حاصل ضرب الخمسة

[illegible]

هو المحفوظ وانما جميع المضربان ومن فضل المجموع على العشرة ومنه فضل
الفضل والعشرة يحصل المحفوظ ايضا وان مجموع فضل العددين على العشرة
كفضل مجموعهما على العشرة كما لا يخفى ثم يوزع فضل العشرة على المضرب
اكثرهما ولا يخفى ان يوزع فضل كل واحد من المضربين على المضرب الجدد
الفضليين في الآخر فيراد انما حصل على المحفوظ من الما دون ان تضرب العشرة
في الثانية فضل احدى المضربين العشرة ثلاثة وفضل الآخر عليها انما ضربنا
مجموعهما في العشرة حصل خسوف وهو المحفوظ ثم اخذنا فضل العشرة على
اكثرهما كان ثلاثة وفضلها على الآخر فكان اثنين ضربا احدى المضربين
الآخر كان ستة زدناها على المحفوظ بلغ ستة وخمسين وهو المطلوب
القائمة الشك انما يقول مجموع العددين المضربين الزائد في العشرة
ويؤخذ كل واحد من اعداد فضل المجموع على العشرة عشرة ويحفظ ثم يضرب
الفاضل بين العشرة واحد العددين في الفاضل بينهما او بين اعداد الآخر
فان كانا المضربان جميعا اربعة العشرة او اربعة قد جمع حاصل ضرب
الفاضل مع المحفوظ ولا يختلف من اجل حاصل المطلوب وقد مر مثال
ان كان المضربان جميعا اربعة العشرة فاذ اربعة ان المضرب اثنى عشر
في ثمانية عشر جميعا اربعة المضربا فضل المجموع على العشرة وهو خمسة عشر
في عشرة حصل مائة وخمسون فضرربنا الثلاثة في الاثنين وحاصلها
الحاصل منها حصل مائة وستة وخمسون وهو المطلوب وان اربعة
الاعداد السبعة فاثني عشر جميعا حصل اربعة عشر ضربا في العشرة في

العشرة من ضربها النصف في العشرة حصل ثمانون ثم ضربها الثلث
 فلهذا يكون نصفها الحاصل وهو ستة من ثمانين بقا اربعون فافترق هو
 المطلوب ويكون ايمان الطائر بالثلاث باب ج عدد من كل منها اقل من العشرة
 وهي اء ج هـ و ح ا اعظم من العشرة فلاون اء اعظم من ب ج و ب و ح
 بينهما يكون ا ب اعظم من ج و منفصل اه مثل ج و طاهران ب و فضل
 العشرة على ج ب و سطح اء في ج و ي اوي جميع سطح ا ب في ج و سطح
 ج و ح في سطح ج و و عدد مساوي سطح اقام العدد الاول في العدد الثاني
 كان سطح خط ا ب في ج و سطح اقام الخط الاول في الخط الثاني بالشكل
 من ثمانية احوال وكان سطح ا ب في ج و للمساوي اء في سطح ج و ب في
 ب و ك سطح مثل طاهران سطح ا ب في ج و و سطح ا ب في ج و ح
 اء في ج و فلهذا سطح اء في ج و مع سطح ب و في ب و ك سطح ا ب في
 ب ج و هو المطلوب الاول المذكور في المتن ثم ليكن اء عشرة و ا ب واحد
 المضروبين ب ج المضروب بالآخر والمضروبان كلاً منهما اقل من اء
 فنفضل ج و مثل اء او ب فضل ا ب على اء و ب فضل ب ج على ج و
 اعترافه في سطح ا ب في ب ج ي اوي سطح اء في ب ج و سطح ب و في ب ج
 معا كان سطح ب و في ب ج مثل جميع سطح ب و في ب و و سطح ب و في
 ج و اعترافه فافترق سطح اء في ج و مع سطح ب و في ب و ي اوي سطح
 ا ب في ب ج و هو المطلوب الثاني ثم ليكن ا ب عشرة و اء العدد الاول
 و ج العدد الاكثر فنفضل ج و مثل اء فسطح ا ب في ب ج يساوي جميع

سطح آه في ب و سطح ب في ب و كان سطح ب في ب و سطح ب في ب
 و ب ا م و كان سطح ب في ب و سطح ب في ب و سطح ب في ب
 و ب ا م و كان سطح ب في ب و سطح ب في ب و سطح ب في ب
 فاذن سطح آه في ب و الفص من سطح آه في ب و سطح ب في ب
 و هو الظرف الثالث والمتطابق اذا تامل في هذا البرهان الساطع حق التامل
 فظهر ان كل هذه اقسام العشرة واصلها التقاطع بين وبين العشرين
 فهو ما علمنا في العشرة يظهر المصداق بالتفاوت مثلا ان اذ التقاطع عشرة مقام
 العشرة وفيها العشرين بين ثمانية عشرة وثلثة عشر فحصل اثنا عشر
 فحصل على خمسة عشر سبعة اعداد الكل واحد عشرة عشر مائة وخمسة
 وهو المصطلح وكان ضلخ عشرة في خمسة ستة وعلى ثلثة عشر اثني عشر
 مضروبها اثنا عشر فبما اصاب المصطلح حاصل مائة وسبعة عشر وهو مال
 ضرب ثمانية عشر وايضا فبما الضرب بين سبعة عشر وعشرين بمجموع
 سبعة فحصلون وفضلها على خمسة عشر اثنا عشر وفضلها الكل واحد
 خمسة عشر وفضلها حاصل مع حاصل ضرب الاثنين في خمسة عشر حاصل ثلثا
 والباقي وهو حاصل ضرب سبعة عشر في عشرين وايضا فبما الضرب بين
 ثلثة عشر وعشرين بمجموع مائة وثلثون وفضلها على خمسة عشر هو ثمانية
 عشر فاذا اخذنا الكل واحد فبما خمسة عشر وفضلها من حاصل حاصلها
 الاثنين في خمسة فبما اثنا عشر وفضلها وهو حاصل ضرب ثلثة عشر في
 عشرين وانا اعتبر العشرة في هذا العمل بوزن سائر الاعداد لان استبعاد

حاصل من العشرة في الاحاد يحتاج الى مزيد دليل بل لكل واحد يكون من
 البديهي ان الثاني الاحاد والعشرات يصير الاحاد عددهم وعشرة العشرات
 لا اختلاف وان عددهم وعشرة العشرات يكون من الاحاد وقد مر طريق الاحاد
 والاحاد ويؤخذ كل من العاشر عشرة اي ضرب الحاصل في العشرة فان كان
 المصروف فيه عشرة يكفي ان يؤخذ كل واحد من المصروف عشرة انصر عشر
 العشر وهو الاعداد في المصروف فيحتاج اليه وهو واضح مثله التلخيص
 في الاربعة ضربها التلخيص في الاربعة فكان اثنى عشر اثنى عشر اثنى عشر اثنى عشر
 مائة وعشرين وهو المطلوب برهان هذا العمل نقول ان مائة وعشرين اذا
 في عقد المائة يحصل في العقد المائة اثنى عشر اثنى عشر اثنى عشر اثنى عشر يحصل
 اربعون وهو واضح واذا ضرب مائة وعشرين في الاحاد يحصل عدد اسمه
 المصروف في مائة اثنى عشر والناس عشرة من مائة اثنى عشر اثنى عشر
 مائة وعشرين نسبة السطحين كسبتهما فيكون نسبة العدد المرفوع الى العدد
 المخفض كسبته فيكون نسبة الاربعة الى مائة العدد المرفوع من الاحاد في اربعة
 اعداد متناسبة في الشكل التاسع عشرة من مائة اثنى عشر اثنى عشر اثنى عشر حاصل
 ضرب المصروف في عقد المائة وهو مائة اثنى عشر اثنى عشر حاصل ضرب العدد المرفوع
 من الاحاد في عدد العدد المرفوع وهو المطلوب وهذا البرهان يار في
 ضرب الاحاد في المائة كما لا يخفى الثالث الاحاد في المائة ضرب الاحاد
 عددهم في المائة فان عددهم في المائة ايضا من الاحاد طريق
 ضرب الاحاد في الاحاد معلوم ما سبق ويحصل لكل واحد مائة اثنى عشر

الخاتمة

الخندق ثمانية ضربا الخمسة في الثلاثة فكان خمسة عشر اربعة اكل واحد
 مائة صان المجموع الفا وخمسة اذ اكلوا الضروب فيه مائة يكون اربعة
 اكل واحد من الضروب مائة كما اشرا اليه وقد ابرهان على هذا العمل
 فانه جار فيه بل في كل عدد من الحقوق فان ضرب الاحاد في كل عدد حصل
 بان يضرب عدد العدد من الاحاد في عدد ذلك العدد ويحصل كل واحد
 مثل ذلك العدد مثلا اذا اربعة اكل يضرب في ستة آلاف ضربا الستة
 حصل ستة وثلاثون واعدوا اكل واحد الفا يكون ستة وثلاثون الفا
 وهو المطلوب الرابع عشر اربعة ضربت في خمسة وعشرون وهو المطلوب في عدد
 عقود الضروب في عدد اكل واحد مائة فان كان احد الضروب مائة
 يكون اربعة اكل واحد من العدد الضروب الاخر مائة مثاله الثلثون في
 الاربعة ضربت في الاربعة فكانت اربعة عشر اربعة اكل واحد مائة
 بلغ الفا وخمسين برهان هذا العمل انما اذا ضرب عدد عقود الضروب في
 عشرة يحصل مفرد ذلك العدد ويسمى المفرد الاول يسمى حاصل ضرب
 عقود العقودين بالمحفوظ فبالناس من مشر من سابقه الاسرارانية
 للمفرد الاول المحفوظ كتب بالعرض الى عدد العقود الضروب فيه فان
 بالعرض ضربت في نفسها حصلت مائة وضربت في عدد عقود الضروب
 فيه حصل المفرد الضروب في خمسة وهو المفرد الثالث يكون بالشكل المذكور
 فبني المائة الى المفرد الثاني ايضا كخمس المائة وهو عقود الضروب
 فبالاوة فبني المائة الى المحفوظ كخمس المائة الى المفرد الثاني فبالاوة

[illegible]

الثالث بالعين على هذا القياس وكل من يبين متشابهين واسم واحد
ما يتصل به فضل اكثرها الوفا على اقلها انما هو الوفا على ما تلت التفاضل
بين سيماسم اعداد التباين في كل شيء من اللفظ واللفظ واللفظ
المرتبطان السيمان التباين في شئ كان في اسماء المالت وفضل التباين على
ملفظة الوفا على هذا القياس فاذا كانت اربعا اعداد متساوية متساوية
طائفة فمما متساو كان في الاسم فالثالث والاربع ايضا كان في
مرسولا اول التباين في نسبة عددين من اعداد التباين علوم يكون مرتبة
الثالث والاربع على تلك النسبة وانما انقصت ان ان يكون نسبة بالعدد
والثاني والاربع تابعة لهما في الزيادة والنقصان هدف فالمسورة فان
متساو كان في اصل الاسم وعدة التفاضل بين اسميهما او لا الوفا في الاول
طائفة واحدة قد تفرقت هذه الفقرة فذكر البرهان على ما في الطرفين
لفظة الوفا وقد بين البرهان على ما يكون في العنا في طرف واحد
فليس الضرب في الفقرة الاولى والاضرب في الفقرة الثانية
والضرب في الفقرة الاولى والاضرب في الفقرة الثانية فيكون
الركيبين المحفوظ الاول اسم التفسير فمما متقول بضمير المالك الاول
الجزء الثاني في سيماسم اصل الحفظ الثاني بعد ضمير المالك الاول في الجزء
الثاني في المالك الثاني وحصل الحفظ الثاني والحفظ الاول في المالك
من سيماسم لا حصول نسبة الجزء الثاني الى المالك الثاني فبينة المحفوظ
الثاني الحفظ الاول وكان الجزء الثاني والمالك الثاني متساويين

بها

المحفوظة

بما لا اسم فيكون المحفوظ الثاني والمحفوظ الاول ايضا كذلك وهو ما
به الاصل الثاني من الفاعل الاول في الجرد الثاني من ما يفتعل به من
الاول والمحفوظ الثاني في المرفق القديم فاذا زيد على المحفوظ الثاني الفاعل
الاول والمفتعلة بالمراد الثاني صار عينه اسم المحفوظ الاول وايضا الجرد
الثاني اذا ضرب في الجرد الاول حصل عدد تسمية المحفوظ الثالث وكان مضرب
الجرد الثاني والاول حاصل المحفوظ الثاني في الشكل المذكور وبني
المحفوظة الثالث المحفوظ الثاني فكتب للجرد الاول في الجرد الاول
الاول والاول متساويان في اصل الاسم فكون المحفوظ الثالث والمحفوظ الثاني
فاذا زيد على المحفوظ الثالث الاول والمفتعلة بالمراد الاول صار اسم المحفوظ
الثاني عينه فاذا زيد على المحفوظ الثالث الاول والمفتعلة بكل من اليك
كان الحاصل المحفوظ الاول الذي مضروب اليك وهو ظاهر ثم ان هذا القابل
ذكر قاعدة ملزمة لضرب المرفقات وهي هذه بضرب مقود المرفق واحد
في الآخر ويعد ذلك واحد من احاد الحاصل مضروب عقوبة المرفق
وقد مرتبة المضروب في الجرد المطلوب مثاله سنة في سبعين فاما
في البنية الثاني والايون والواحد عشرة عشرة فاذا اخذ كل واحد منها
يكون اربع مائة وعشرين وكثيرين واربعين فالحضرة في اربعة عشر و
المراد في ضربها مائة فيض ذلك واحد مائة مائة يحصل الفان وهو المطلوب
وقد بين هذه القاعدة ببيان خديسي يبنى على البنية النسبية ونحو ثلثه
بوجه اخر اسهل والتصور فنقول ان ظاهر الجرد مضروب مقود المضروب فيه

في عقود الضرر وفيه يكون بالثلاثين مائة من سبعة اموال نسبة للضرر والضرر
 الاضرار والعقود من خمسة مائة من مائة الضرر والضرر والعقود والضرر وفيه
 اضرار من مائة من الضرر وفيه مائة من مائة الضرر وفيه يكون بالثلاثين مائة
 نسبة عقود الضرر وفيه مائة من مائة الضرر وفيه مائة من مائة الضرر وفيه
 الاضرار والعقود من مائة من مائة الضرر وفيه مائة من مائة الضرر وفيه
 في خمسة مائة من مائة الضرر وفيه مائة من مائة الضرر وفيه مائة من مائة
 الاضرار والعقود من مائة من مائة الضرر وفيه مائة من مائة الضرر وفيه
 مائة من مائة الضرر وفيه مائة من مائة الضرر وفيه مائة من مائة الضرر وفيه
 وهو المطلوب ان هذه القواعد قد نقلت من كتاب البصائر في العاشر
 اناستجوابها في التي استعملت في كتاب البصائر في العاشر
 في الضرر من مائة من مائة الضرر وفيه مائة من مائة الضرر وفيه
 التي الطريق في مائة من مائة الضرر وفيه مائة من مائة الضرر وفيه
 المدة ٧٥٥ مائة من مائة الضرر وفيه مائة من مائة الضرر وفيه
 في الطريق مائة من مائة الضرر وفيه مائة من مائة الضرر وفيه
 بما هو من المائة من مائة الضرر وفيه مائة من مائة الضرر وفيه
 في طريق الضرر في مائة من مائة الضرر وفيه مائة من مائة الضرر وفيه
 للضرر في مائة من مائة الضرر وفيه مائة من مائة الضرر وفيه
 ضرر في مائة من مائة الضرر وفيه مائة من مائة الضرر وفيه
 مثال ذلك ان الضرر في مائة من مائة الضرر وفيه مائة من مائة الضرر وفيه

وللغرضية معاً اذ لو كان احد هو امراً واحداً احاطت بهذا الشكل والفرق بين
 القولين هو من شكل اذ اليمين اقل من ويسمى احد الصالحين المتجاورين منه
 بعد معرفة الحزب وبهذا الحزب بعد معرفة الحزب وبهذا الحزب من
 من مع لا نقسم الخطوط المتوازية لنتقسم الشكل بمثلثات متساوية في رسم
 الشكل الذي رسم خط منقسم كيف ما اتفق وتسمى انما سائر هذه الخطوط
 احد الحزبين وطريق هذه القسمة المذكورة في الشكل الثاني من بابنا الاول
 ويقام على الحدود فيكون وفيه متساوية كل بين طريق اخرى في الحق والخط
 في اخر الشكل الثاني من اول اصول ويوجد من هذا النوع ومنه ان
 من جهة اقام سائر اقسام ذلك الخط حسب القدر وبعده معرفة الحزب
 فيجب على الحد ويخرج حدود الخط من الطرف الاخر من ذلك الخط فيحصل
 مثل هو اول اول ويوصل بين الحزبين بخط فيحصل في اربعة اقسام
 قائم الزوايا باسبائنا الرابع والثلاثين من اول اصول ويخرج من اقسام
 الخط الاول خطوط متوازية للحدود وقيام الحزب خطوط متوازية لذلك
 الخط بطريق المذكور في الخامس والثلاثين من اول اصول فتقسم ذلك
 السطح الى مائة اقسام متساوية في اقسام متساوية بالرابع والثلاثين من
 تلك المعلقة والزوايا اقسام بالرابع والخمسين منها هذا طريق رسم الشكل
 والطول لا يمتد الى هذه التقلبات في هذا العمل ويكون ان يحصل سطح فلهذا
 اقسام منقسم بل اقسام المذكورة كيف ما اتفق سواء كانت تلك السطوح
 المتفاوتة مختلفة او متساوية سواء كانت الزوايا اقسام او لم يكن فاما الجواب

في الاخر

فلا ينفصل عن سطح السطح وهو قاعدة مربعة ومزونات المربع
 عدة موزونات المربع هي المربعة المربعة المربعة المربعة المربعة
 المربعة مربعة مربعة مربعة مربعة مربعة مربعة مربعة مربعة
 لا ينقسم قد انقسم بالخطوط المتوازية العينية المخرج مستطيل المربعة
 مربعة المربعة مربعة مربعة مربعة مربعة مربعة مربعة مربعة
 المطوية الى السطح من قاعدة المربع المربعة المربعة المربعة المربعة
 ويوضح احد المربعين فوق الشكل اسفل الشكل كروي مربعة مربعة
 المربع مربعة مربعة مربعة مربعة مربعة مربعة مربعة مربعة
 القاعدة فلا ينفصل ان يوضح على بين الشكل ايضا لا ينفصل المربعة
 على الوجه ايضا بحيث يقع المربعين فوق المربع الصغير وعلى يار
 اي يكون موزونات المربع مربعة مربعة مربعة مربعة مربعة مربعة
 العليا اليسرى من السطح المربع فيكون اول موزونات فوق المربع الذي على
 الزاوية اليمنى من السطح المربع فيكون اخر المربع مربعة مربعة مربعة
 الصغير الذي هو المذكور ولا يكون اول موزونات المربع مربعة مربعة مربعة
 الصغير الذي هو على الزاوية السفلى اليسرى من فناء السطح ثم انقسم كل
 مربع الى اثنين فوقه مربعة مربعة مربعة مربعة مربعة مربعة مربعة
 من كل مربع الزاوية الفوقائية من القبليتين والخصائية من القبليتين
 حاملة اليه وصل بخط مستقيم بين الزاوية الفوقائية اليسرى من كل
 مربع وبين الزاوية الفوقائية اليسرى من فناء المربع فتسقط هاتين

الزاويتين بنصف الخط الذي يسقط المربع في هذين الثلثين متساوية
 الاختلاف النظائر فيكون الزوايا المتضمنة للخطوط الموازية متساوية
 بالثلاثين من اقل اصول وقطر كل راج مع قطر المربع الاخر الذي يضاف
 هما متساويان يكون على الاستقامة تساوي المتقابلين المتبادلين
 متساويين على المربعين مثله في ذلك البيان يحصل من اقل الدلائل
 خطوط متوازية وتلك الخطوط متوازية بالثلاثين والعشرين من اصول
 الاصول وقد اثبتنا فيما تقدم ان لا يشترط تساوي المربعين ولا قيام
 زواياها فكذا لا يشترط توازي الخطوط المتوازية ولا استقامة اقل المشرط
 هو ان يتم السطح الاكبر بسطح ذي اربعة اضلاع عدل فاعادة حاصل من
 عدد زوايا المضروب في عدد زوايا المضروب فيه فالحاصل هو
 السطح الاكبر في الوجه المذكور حصل من عدد زوايا مضروب
 مجموع عددي زوايا المضروب والمضروب فيه يكون في كل طرف من اقل
 من مرتبة معينة من مراتب حاصل المضروب وذلك لان اقلها ان يكون
 من مراتب حاصل المضروب بقدر مجموع عددي زوايا المضروب في مرتبة
 المضروب فيه وقد ينقص عنه واحد وذلك ان المبلغ حاصل من اقل
 لاخرين المضروبين المخرجه ونضرب كل واحد من زوايا المضروب في كل
 واحد من زوايا المضروب فيه فيسود من غير الاضافة الزيادة في
 الحاصل والمربع الا واقم في المتقارن الاضافي الثالث الاختلاف في
 في الثالث الفرق في اتمام العمل بالاضافة لمرتبة الاولى من حاصل

ح

غير الضربين والمعرفة للقيمة الباقية منه فان لم يكن في الحاصل العدد
 يوضع صفر في الثالث المقتضى ان يكون الضرب بين المقربين الاولين ولا يتفرق
 خيرا وان لم يكن في الحاصل الضرب ثلاث بقول الثالث الفوق في ضلعيه وكل
 مرتبة هناك صفر في الجمع الى ان تضربه في شئ او تضرب شيئا فيه فلتنق
 الصفر مع او مع عدة نقص او مع صفر آخر بدو حاليه مساها الى ان الضرب
 يتكرر احد العددين بعدة احدا لا يخفى ان نسبة الصفر الحاصل الى العدد
 المضروب كقيمة الضروفيه لا الواحد ثم ان الرابع الصفر هو الصفر الواقع في
 اشتداد الرتب ولما الصفر اول اختيار والافتقار الى المراتب فلا علم له لها
 رسم الشك في بقول الرتب الباقية وبعد تكمل العمل يضاف الصفر الى
 الحاصل كما شرنا اليه فيما تقدم ثم نشرح في تكمل العمل بان ندعو الثالث
 المختار من اليمين الواقع في عين السطر الطويل اخيرا الى اليمين الطويل
 من اليمين الى اليسار وقد قلنا ان السطوح المخرقة من اليمين الى اليسار قد
 حصلت من سطوح مخرجة من المثلث الجولي من السطح المثلث والباقي في
 عبارة القوم الملاق السطر الطويل على الحد من الفوق الى التحت والرجوع
 على الحد من اليمين الى اليسار ولا حرج في سهل الامر انه لا يجوز الملاحظة في
 السطر عليه باعتبار المذكور مع ان كل استدلال من السطح قد يكون كما كان
 الاستدلال اخر من هذا وتنبه ما هذا المختار المشكوك فيه من السطوح
 من الضرب في جميع ما بين الخطين المورين اللذين بعد تدبير
 هذه في جميع اعداد كثيره فوق اثنين والميزان في مباحث الجمع

[illegible]

الاعداد والصور والديانة والثلث الحضان والثلث الفوق والثلث التحت
 منزلة الطورين يكون عاليا بجم من اثنى عشر واربعة عشر وفيه معا وكل
 سطر منها منزلة مرتبة من اثنى عشر والثلث الحضان منزلة مرتبة الحضان
 والطر الحوز الذي عليه منزلة الاخرات والثلث منزلة المات وهو كواقي
 مرتبة فيما تقدم ان كل مرتبة مضوية في مفرها آخر فالحاصل الضرب من اثنى عشر
 يكون فاذا انا طرقت في الشكل مرتبة ان الحاصل من كل ضرب وقع في سطر واحد
 لا يوق به فاذ احدثت هذه الاعداد حصل المطلوب وقصر على ذلك واذكر ان
 الشرح من رسم الشكر على خلاف ما في المتن مثاله ايضا ان يقرض هذا العدد
 ٣٠٣٠٠ في هذا العدد ٥٠٠٠ كان الشكل حسب القامر والاربع ايمان طريق
 العمل في هذا الحاصل فاعلم ان من الاربع ايمان منزلة ولو افكاه يوم الحاصل بالحل
 بتدريج القوامر وهذا من مسطحات العمل والعدد وضع الضرب من عشرة
 ويسمونه هكذا
 الثاني كافيها
 هو بصدده ثم ضربا الاربعة في
 للغة فكانت من اثنى عشر والعدل من الجانب الايسر ومن الارقام التي فوق
 الجدول من الجانب الايمن من الارقام التي على يمين الجدول وهو آخر اثنى
 الضربين وهو ايسر لانهم بل يحصل للعدد من اثنى عشر جانب عددها بل
 من الارقام الاوسط ايضا ومنه في الثلث الفوق والثلث التحت والارقام في
 ملحقها ايجد منها في اثنى عشر لان الثلث الفوق في مرتبة المات
 بالنسبة الى الثلث الحضان يكون من اثنى عشر وهو الحضان العالي بحيث لم يكن

القوم من قبل القوم عليه وما قال بعضهم في تجزئة القوم بالعدد
 عليه تجزئة متساوية العدد لتساوي حصة الواحد من القوم عليه
 التعريف الأخير تجزئة القوم بصفة اعداد القوم عليه اجزاء متساوية
 ولو قيل هذا كان المحذور والتعريفات متفاوتة فلهذا اذا كان نسبة خارج
 القصة الى اعداد كسب القوم الى القوم على كسب السامع من من سابعة
 لا حصل حاصل من خارج القصة والقوم عليه كسب السامع من الواحد والآخر
 وظاهر ان المصداق الذي انما هو في القوم عليه عاد للقوم هو كسب شافى
 القوم من اعداد القوم عليه وايضا حصة الواحد من القوم عليه بعد
 تجزئة القوم باعداد القوم عليه يكون بحيث لا ينفك بعد اعداد القوم
 حصل القوم وهذا هو معنى من الخارج والقوم عليه هذا الذي التعريفين
 لاخيرين في نقصان بقية اعداد السامع كما ينفك والقوم والقوم عليه
 انما ان يتساوى او يكون الخارج من القصة واحدا ونسبة القوم الى القوم
 عليه كسب خارج القصة الى الواحد فلهذا او لا او لا انما ينبغي
 ان يتساوى انما الثالث والاربع ايضا لا يصحح الى عمل او يكون بينهما انما
 وج انما القوم اكثر من القوم عليه فلهذا القصة من اعداد القوم
 عليه كان الحاصل متساويا القوم او اقل منه فان كان حاصلا او اقل من القوم
 لا يحتمل هو الخارج من القصة فلهذا انما ينبغي انما يتساوى القوم الى
 اعداد القوم من كسب القوم الى الواحد فلهذا انما ينبغي انما
 القوم عليه كسب خارج القصة الى الواحد من القوم متساويا

المقسم للفرد المقوم عليه الذي هو المقوم عليه أيضا فينبغي أن يكون عدد
 القسمة هو الفرد المذكور في جميع القسمة ولما اعتبر الفرد كان من الأفراد المقوم
 عليه من من المركبة وذلك كان القسمة مقسومة وكان حاصل من
 فرد الفرد المقوم عليه أقل من المقوم نقص فعدت الحاصل من المقوم
 حينئذ يكون عدد الفرد مقفرا واحدا من مقدرات خارج القسمة ويعد
 الباقي هو أقل من المقوم عليه أو كان لم يبق أقل منه فالحاصل يكون
 مساويا المقوم عليه أو اعظم منه فالحاصل مساويا له كان خارج القسمة
 عددا مركبا من الواحد والفرد والذكر وإذا كان الثالث اعظم من المقوم
 طلبنا اعظم مقفرا آخر من المقوم عليه كان الحاصل مساويا للفرد
 الباقي أو أقل منه فالحاصل مساويا له كان مجموع ذلك الفردين أي الفرد
 المركب من هذين الفردين خارج القسمة وذلك إذا لم نقصناه من ذلك
 الباقي ونظرنا إلى بقية البقية هل هي أقل من المقوم عليه أو لا فإن
 لم يكن أقل فإن كان مساويا المقوم عليه كان خارج القسمة عددا مركبا
 من الفردين المذكورين وإذا كان اعظم من المقوم عليه طلبنا اعظم مقفرا
 آخر من المقوم عليه كان الحاصل مساويا البقية البقية أو أقل منها فإذا
 كان مساويا لها كان مجموع الفردتين الثالث أي العدد المركب من هذين الفردتين
 القسمة خارج القسمة وإذا كان أقل نقصناه من بقية البقية ونظرنا
 بقية الباقي إلى أن يتبقى إلى اعظم مقفرا آخر من المقوم عليه كان
 الحاصل مساويا البقية البقية أو حينئذ يكون مجموع تلك الفردتين خارج

القسم بالمتن المذكور غير مرة فإذا كان الجاهل أقل من بقية القسمين
 إذا قسم بينه وبين الآخر أقل من المقوم عليه فيقتدر يكون مجموع
 الميزان مع الكل الجاهل من بقية بقية الباقي أقل أو أقل من المقوم عليه
 خارج المقوم ومنه هذا الباب أقل من المقوم عليه ما ينقسمه أو
 أقل الباقي أقل من باقية المقوم عليه أو بعدد من يكون بقية ما
 كفيه الثاني المقوم عليه بشرط أن يكون أقل من عدد من على بقية الباقي
 وسبب في صياغة الكلام هو في أقل من عدد من كذا وكذا وهذا هو المنسحب
 إلى المقوم عليه ليس في المقوم عليه بالطريق الذي هو في غير الكلام
 يحصل ما هو آخر من الباقي المذكورة كما يخبر وأنت خبره بقوله
 الكلام في شرح هذا العمل ترمي إلى ما لا يمكن أن يقال أن
 بقية الباقي من المقوم عليه يلزم عظمه من إذا ضرب في المقوم
 يساوي البقية إذا قسم منها فإن ساواه مطلقاً فإن خارج المقوم
 بقية بقية عظمه مثلاً من عدد ما لم يبق ما هو أقل من المقوم
 عليه من عليه فإلى الكلام لا يحتاج عليه كذا يحتاج ويدهان هذا
 العمل مطلقاً خارج المقوم أبداً ما اضرب في المقوم عليه يحصل
 المقوم وهو مجموع أعداد ضرب من مقوم في المقوم عليه ثم يجمع
 العوالم فيكون مثل المقوم وأعلم أن المقوم عليه إذا كان من غير العمل
 فهو الوجه أسهل ما إذا كان مركباً كما في المثال المذكور والذي فرده فإ
 بالجدول أسهل كما سيشرح مثلاً له إذا قسم هذا العدد من هذه الأجزاء

هذا الذي

١٢

هذا المقوم عليه طلب من راد اخر في المقوم عليه كمال الحاصل
سواء المقوم او اقل منه وبعده تكملة لان كماله هو كمال الحقيقة
لان كمال الحاصل يستلزم كماله في راد اخر ان يدرك المقوم
تكملة في المقوم عليه كان الحاصل اتين وسببها في راد اخر
اقل من المقوم نقصناه منه بقا تكملة في راد اخر وهذه البقية
ليس اقل من المقوم عليه فالحاصل المقوم من راد اخر البقية المذكورة في راد
تكملة لان راد اخر لا يبقى بعد كماله بل ان راد اخر في راد
البقية من راد اخر يحصل تكملة في راد اخر وهي اكثر من البقية المذكورة
اعني تكملة في راد اخر ولا يخفى في الحاصل ان تكملة في راد اخر لا يحصل
لان راد اخر في راد اخر في المقوم عليه كان الحاصل يستلزم كماله في راد
وهو اقل من البقية التي نقصناه منها بقا تكملة في راد اخر وهو
البقية في راد اخر في المقوم عليه فالحاصل المقوم من راد اخر كماله
في راد اخر تكملة في الحاصل من راد اخر في راد اخر في راد اخر
وهو اكثر من البقية البقية اعني تكملة في راد اخر والحاصل من راد
والمقوم عليه كماله في راد اخر نقصناه من البقية البقية انه اقل
منها بقا تكملة في راد اخر وهو بقية البقية البقية في راد اخر
عليه فالحاصل المقوم من راد اخر كماله في راد اخر في راد اخر
من راد اخر في المقوم عليه كماله في راد اخر وهو اكثر من
بقية البقية البقية اعني تكملة في راد اخر والحاصل من راد

ثلاثة عشر من هذه وهو ما يكون بقيمة القيمة في جميع الحالات لا يحد
 فيكون ذلك في حالة واحدة في خمسة وثلاثين خارج القيمة وهو الطريق
 ما يترك من هذا ما ذكر وهو ان يكون في القيمة الموصوفه المقصود عليه من القيمة
 في الخارج الى ما يترك في كل من القول في المثال المذكور الواحد من سدين
 المقصود عليه وكان سدين من المقصود ثلثه عشر الفا وثلاثة واربعين
 وربع هذا المبلغ ثلثه اثنان وثلاثة وخمسة وثلاثون وهو الطريق
 الخامس في تعريف القيمة وهذا الطريق جار في جميع الاحاد ولكن فيما
 فيه كون او فيما كان خارج القيمة عدده اذا كان لا يخرج من كلفه فكل
 اذا احتجنا ان نعرف القيمة في كل واحد من المقصود عليه في خارج القيمة فان
 ما المقصود به في كل واحد من جميع الاحاد فكل ما يتقوله القيمة في خمسة وثلاثين
 المقصود عليه في المثال ثلثه عشر وخمسة وثلاثون هذا الطريق في المثال
 ولا يحد في كل واحد من خارج القيمة ستة اثنان واربعة وخمسة
 وخمسة اثنان واربعة وثلاثة وثلاثون وخمسة اثنان واربعة وثلاثة
 فكل القيمة الموصوفه ما كانت في كل واحد من المقصود عليه في
 المقصود وبما كان ذلك في كل واحد من المقصود فان في كل واحد من المقصود ثلثه
 الفا وستة واربعين كان الخارج من القيمة في كل واحد من المقصود ثلثه
 اثنان وثلاثة وخمسة وثلاثون واربعة وخمسة وثلاثون وهو الطريق
 سبعة عشر من هذه وهو ما يكون بقيمة القيمة في جميع الحالات لا يحد
 عليه في كل واحد من المقصود عليه في كل واحد من المقصود ثلثه

وبالطريقة التي ذكرناها كان صدور المقسوم ثلاثة عشر الفا وثلاثة مائة و
 طبعين واربعمائة من هذا المبلغ الاشكال في القسمة والقسمة ثلثون واربعمائة
 المجموع ما ذكر استقامه بطريق آخر ضربنا مائة الف في اثنين وثلاثين
 من القيمة من غير تكرار فبلغ ستة آلاف وستمائة واربعمائة من هذا المبلغ
 من مائة الف عشرة فحصل ستة وستون الفا وثمانمائة ثم ضربنا الاربعة
 في الخارج من القيمة من غير تكرار فبلغ اثنى عشر الفا واربعة مائة فحصل ثلث
 الفا وثمانمائة والربعون وضربنا الربع في المقسوم عليه فحصل ستة
 مائة الف مائة حاصل ثمانون الفا وستة واربعمائة وهو بقية القسمة
 فان تكررت المقسوم اي مخرجات المقسوم ونقصت بقية العمل ومما يعبر
 عنها والاول بعد مخرجات المقسوم اي مخرجات المقسوم اي مخرجات المقسوم
 مخرجات المقسوم مخرجات المقسوم ووصفا ما اي المقسوم على اوائل المقسوم
 فاداي على اوائل الجدول الطولية بحيث يكون اول مخرجات المقسوم
 والجدول الاول والثاني والثالث على هذا والمقسوم عليه ومنها
 اي تحت مخرجات المقسوم او تحت اوائل الاقسام بمسافة يقضيها ^{الجدول}
 وكلما كان مخرجات المقسوم اكثر ينبغي ان يكون الحافة اكثر بحيث يوجد
 اخر المقسوم اخر المقسوم عليه ان كان اخر المقسوم عليه مصورة افلح
 اخر المقسوم مصورة من غير اعتبار جبهة المثلث لوساها العوان
 كان اخر المقسوم عليه اكثر مصورة فيسجد حكمه وطلبنا اكثر مخرجات
 اذ انهم صنع خارج الجدول فوق الجدول بمحاذاة اولى مراتب

المقوم عليه وضرب واحد واحد من مفرقات المقوم عليه بصورة
 يمكن انقسام المقوم عليه الى اقسام ثلاثة هي سطر المقوم او سطر
 ما هو عليه او سطر ما هو عليه في الجاهل تكرار الالف في اثنائه في اثنائه
 طلبة اكثر من سطر واحد واحد من مفرقات المقوم عليه الى
 اقسام وصوران هذا الذي يستفاد من اقسامه ان الالف في اثنائه قد
 اوردنا صورة اقسامه من اقسامه في اقسامه في اقسامه في اقسامه
 الى اقسامه في اقسامه في اقسامه في اقسامه في اقسامه في اقسامه
 عليه في اقسامه في اقسامه في اقسامه في اقسامه في اقسامه في اقسامه
 الذي هو في اقسامه في اقسامه في اقسامه في اقسامه في اقسامه في اقسامه
 عليه في اقسامه في اقسامه في اقسامه في اقسامه في اقسامه في اقسامه
 على الطرق الاخرى من الجدول هو الفرق المطلوب وقد يكون الفرق المطلوب
 اقل من هذا واحد واحد من مفرقات المقوم عليه في اقسامه في اقسامه
 المقوم عليه وينظر الى الجدول اهل يمكن انقسامه من مفرقات المقوم
 الى اقسامه في اقسامه في اقسامه في اقسامه في اقسامه في اقسامه في اقسامه
 وصوراه في اقسامه في اقسامه في اقسامه في اقسامه في اقسامه في اقسامه
 خارج الفقرة ويكون مرتبة هذا الفرق هو بعض مراتب الفرق الذي يكون
 بجزائه من مفرقات المقوم عليه في اقسامه في اقسامه في اقسامه في اقسامه
 العرف في كل واحد واحد من مفرقات المقوم عليه في اقسامه في اقسامه في اقسامه
 ما يحاط به من مفرقات المقوم عليه في اقسامه في اقسامه في اقسامه في اقسامه

٨٥



في هذا العلم انما هو العلم بالحق والصدق والجمع والفرق والاختلاف
بين ما هو حكم الحق من ما هو حكم الباطل وهو المسمى بالعلم بالحق
والعلم بالباطل والحق والباطل لا ينفك عن الحقيقة بل يحوز بها الاعتبار وهو
ابطال ما يتصور منه شيء من الاعتبار وبعد الفراغ من هذا العلم انما
شيء وسط المقوم او ما هو في حكم وسط المقوم من الامور الباقية
فمن الخطوط اللامعة مفردة في حقها اكثر من المقوم على ان يكون
المقوم لا يخرج من الباقية بوجوه اكثر من الفرق لا يخرج من مقوم المقوم
على نقل المقوم على الجواب اليه من بنية واحدة وبعضهم ينقل
سائر المقوم الى الباقية بوجوه اكثر من الحاجة الى الاول والاطول
الابتداء من ان المقوم عليه ثم يتلوا المقوم من الصفات المذكورة
كما في اذا اجتمع ما في الصفات المذكورة ومنها من هو في المقوم
من الفرق كما في الموضوع هناك ويكون هذا ما عليه من المقوم
لا خلاف ويجعل به ما في الباقية في مقومه في كل واحد من مقومات
المقوم عليه وينقل المقوم الى ما في الباقية من مقومات المقوم اذ
الفرق من المقوم الخط اللامع وهذا لا ينفك عن العلم والامانة
انتماء المقوم الى المقوم اول مراتب المقوم في المقوم اذ اول مراتب
الباقية من المقوم على الوجه المذكور في المتن او يبلغ اول مراتب المقوم
من المقوم الى اول مراتب المقوم عليه يحصل على هذا الوجه الذي
نقلناه من البعض ثم ان سر هذا العمل ينفي عن المقوم عليه منزلة

الضرورية فيه والمقسم به في العمل الصالح فانه انما هو بطريق التخصيص
 والمقسم عليه يحصل المقوم وان رتبة المقوم حاصل الضرب اذ هو
 مجموع مراتب الضرورية والضرورية اذ يوجد اقلها او ضيفا اخر خارج القسمة
 فوق الجدول على معاداة اطيح مراتب المقوم عليه كان واقعا في مرتبة
 فان رتبة المقوم يحصل بقسم من مجموع مراتب المقوم عليه ومرتبة خارج
 القسمة مرتبة واحدة ان يصير مرتبة المعاداة الاولى من مراتب المقوم
 بين مراتب المقوم عليه ومرتبة خارج القسمة كما يخفى فاذا مرتبة صورة
 اخر العدد والموضوع فوق الجدول في صورة اخر العدد والمقسم يحصل
 عدد محاسبه واخر مراتب المقوم واذا اخذ مراتب اخر خارج القسمة
 بقيت المائنة المتقدمة عليه في الامداد المعاكسة فوق الجدول
 اذا ضرب كل منها في المقوم عليه ويجمع الحاصل يكون مساوية للقسمة
 فيكون خارج القسمة وحاصل القسمة في انتهاء العمل اي في وسط العمل
 نقل المقوم عليه معربا بالصفة المذكورة ومضافا في وسط الخارج
 معاذلة اول مراتب المقوم عليه وتقلنا مرة اخرى وقد يتفق انما
 نقل المقوم عليه الى جانب اليمين وبلغ اقل من طين المقوم عليه
 معاذلة اول مفردات المقوم لم يوجد مفردا بالصفة المذكورة وح يوضع
 مفرد على بين مفردات خارج القسمة وهذه الصفة هي اول مراتب خارج
 القسمة ولا يخفى ان هذا هو في انتهاء العمل ولو لم يوجد في اول العمل
 مثل وقت العدد لم يجمع الى اخره بل نقل المقوم عليه الى جانب اليمين



فيكون القسم الثاني من القسم عليه بصورة اكثر ما في القسم
 من ذلك القسم فيكون في وجهه من وجه الصفه المذكورة وح ينقل القسم
 عليه الى جانب الميزان في وجهه من وجه الصفه المذكورة وح ينقل القسم
 حفظه لا يشك فيكون في وجهه من وجه الصفه المذكورة وح ينقل القسم
 صريح فان اخذ من ذلك القسم عليه او كان بصورة اكثر من اخذ
 من ذلك القسم ووضع القسم عليه بحيث يحاذي اخر من ثبته اخذ
 من ثبته المقسوم والتميز وان كان يوضع اخر من ذلك من ثبته المقسوم عليه
 محاذيا لآخر المقسوم على اخر من ثبته المقسوم من غير فاصل وهذا هو
 الاول اذا لا تفرق وضع المقسوم عليه كذا في الصفه ثم نقل اليه
 من ثبته على ما في هذا القسم هذا هو القسم ٢٥٥ من هذا القسم
 ٢٥٥ من هذا القسم كما هو مضافا من المقسوم والمقسوم عليه كان
 ثم الحين اكثر من وجه الصفه المذكورة فوجدنا ذلك اثنين في اثنين
 ضربين في اثنين حصل ستة ولكن نقصا عما في هذا فيكون اذا
 في الغرض حصل ستة لا يمكن ان ينقص من الجواني كما لا يخفى
 فرق بين المقسوم محاذيا لاول من ثبته المقسوم عليه وهو ما لا يكون
 الا اثنين من المقسوم عليه ونقصا الحاصل وهو اربعة مما في ثبته
 من المقسوم وهو الشيء من ثبته ان كان نقصا من ثبته الستة مما في ثبته
 لا يخفى انه اخذ حاصل الضرب في اثنين ونقصا مما في ثبته وان ثبت
 الباقي نقصا من ثبته الحساب في ثبته حاصل الضرب في الجداول

في اثنتين من الفلاسفة المسمى من الخفة البياضية بقوله واحد
 يقول ان هذا سهل وذكر ما يجب من الخار ان يكون في غير ذلك
 للفرق الذي وجدنا بالصفة المذكورة في جميع مراتب المقوم عليه ثم
 ينقص الجميع دفعة واحدة فيحل هذا سهل واذا ضربنا الاثنين في
 جميع المقوم عليه حصل اربعة نقصان في اربعة من المقوم وهو م
 بقى اربعة في الاثنين ثم لما كنا العظم من قبل الصفة المذكورة في
 ذلك من نقصان ما يلي في الاثنين في سطر الخارج من صريها
 اذ في الاثنين فكان في اثنين من نقصان الاثنين من البعثة الحادية والفرق
 ما في يارده ومثلنا بين النقص والتأني في السطرين بخطين من
 ضربها السنة والحدة فكان ثلثين نقصان من ضربها الحادية اربع
 للربعة الثانية له ويحتمل ان يكون على ظاهر ما هو مرتبة من ثمانية
 بقضائه لثمان وثمانها بعد الفاصل ثم ضربها في الحدة اربع
 فكان ثلثين ايضا فلم يبق في الحدة اربعة على اليسار مرتبة واحدة
 شئ من ضربها الى اليسار مرتبة اثنين واخذنا اها اربعة واحدة و
 لما في تحت بعد الفاصل وثمانين الواحد لما اخذنا هو مائة
 اربعة مائة بالذبة لا مرتبة الحدة الضروب فيها ولا في الحقيقة
 هو الف ثلثين في سبعين وثمانين على صورة البعد في عزلة
 الحاد في وقد كان ان تقابل المقوم عليه الى جانب الاثنين مرة اخرى
 من ثمانية على هذه الصورة فيقول على تقدير ان لا يتبدل من جواب



البين ضربا السبعة والخمسة والستين
 من المئوية الثانية من سبعة واحدا
 هو للثانية عشرة نقصا الثلثة
 منها من سبعة ثم ضربها بالخمسة والستين
 ونقصا الثلثة من مائة واربعة وخمسة
 الباقية بقيت ثلثة ثم ضربها بالثلاثين ونقصا العاشر وهو اثني عشر
 ما يحذفها هو ثلثة عشر في واحد على ضربها البعثة في جميع المقوم
 عليه حصل ٥٥٠ نقصا عليها من المقوم وهو ٧٥٠ بقى ٢٠٠
 مواظبا لا تترك ثلثة الكثر من مائة وخمسة واربعة وستة ايسا
 بحافيتا في مائة المقوم عليه المقول ضربها بالثلاثين ثم في
 الخمسة وعقبا ما يجب من ضربها بالثلاثين والستة حصل اثني عشر نقصا
 كاجل الخثرة واحد مائة واربعة فلم يبق هناك شئ ونقصا الثلاثين
 من البعثة بقيت خمسة ثم ضربها بالستة في الخمسة حصل ثلثون نقصا
 الثلثة من مائة من الخمسة بقا ثمان ثم ضربها بالبعثة في الخمسة حصل
 ثلثون ولم يكن في الحاشية شئ اخذنا الواحد الباقي من مائة فكان
 بالبقية اليه عشرة نقصا الثلثة منها بقيت سبعة ونقصاها ثلث
 الصفر بعد العاشر فبقينا المقوم عليه بعد ذلك مائة ثلثة فماتت
 المقول هكذا فنقول لم يبق الاخذ من البين نقصا من مائة
 والستة من ثلثين من الواحد المائتين من البعثة التي هي ثلثة والرب

طاهر

حل



كانت عشرين في المائة بحيث سبعة ثم نقصنا الضرر المذكور على ما
 كان في سنة وهو السنة الثانية بقيت ثلثون نقصنا من سنة الستين
 اثني عشر على ما فيها وهي السنة عشرين واحد واما على الطريقة الاخرى
 فنقول ان ضرر السنة في جميع المقوم عليه ١٥٣٥ نقصنا ما
 كان في سنة المقوم عليه من احوال المتقدم وهو ٧٦٥ وهو الموافق لحوال
 المذكور ثم طابنا الاثر من كل واحد فوجدناها ستة ايضا ونقصنا ما
 على من المخرطة الموصوفة والحق الخارج وضررها في واحد واحد
 من اثني عشر المقوم عليه فضررنا السنة في الاثنين فكان اثني عشر نقصنا
 الاثنين على ما فيها وهي السنة بقيت خمسة ونقصنا ما نقصنا من
 والاحد من الواحد في سنة ثم ضربناها في خمسة حصل ثلثون نقصنا
 الثلثة من خمسة الباقية التي هي اثني عشر وياها بقا اثني عشر
 فحتمها بعد الفاصل ثم ضربناها في خمسة فحصلنا ثلثون نقصنا
 الثلثة عاوي ياها وهو لا يبقى واحد فانه من احوالها اول
 ما في المقوم عليه من احوال ما في المقوم عليه وصار مع الجدول
 هكذا
 ما
 ما
 ما
 ما
 ما
 ما

[illegible]

عن طريق الطيف الذكي والقرص الصلب

مكرر

الحمد لله الذي هدانا لهذا

ملحقاً بالملف رقم ١٠٠٠

1940

الحاج محمد بن الحسين النعماني

دست و سوز غریب و صفا

وتمت بحمد الله تعالى

فہمیں غور کیا تو فرمایا: اے رسول اللہ!

ان كلية بين الاكروية في جميع هذه الايام متساوية والاضاءة عند
الحال المتساوية في اقل ايام في جميع هذه الايام والاضاءة في اقل ايام
في جميع هذه الايام في جميع هذه الايام في جميع هذه الايام في جميع هذه الايام
في جميع هذه الايام في جميع هذه الايام في جميع هذه الايام في جميع هذه الايام

اسمها الفقهية هي الفقه فقه المحققين والفقهاء هو اسم الفقهية فخران
 الكثرة والعدد من مناصب وخبر من هذه الفقهية فخران
 فقه الفقهية وهذا هو الفقه المثال الذي هو هذا الفقه الباقية
 من القوم إلى البعض فخران بالوجع ولم يقل انه سنة اجزاء من اربعة
 وعشرين ولما كان القوم اقل من القوم عليه هذا مقابل لما ذكر في
 البحث وحيث ان كان المقوم اكثر عليه فليس الا في المثال فما ممل
 يكون خارج الفقهية مثله ان اردنا ان نقسم عشرة على اثنين فما الخارج
 الثاني والثالث وهو الخارج من الفقهية اعلم انهم عرفوا الفقهية والعدد
 بانها اضافية في القدر بين العددين والحق به ان احد العددين قد يكون
 من اجزاء الارض وذلك لاخر واعداد فيسويها الاول فقولنا ان القدر
 اجزاء من الاضافة بين العددين بالاعتبار لاخر كما لا يدرك التركيب والفقه
 عن ذلك اقسامه في القوم الى ان يكون مساويا للقوم اليه اعظم او اقل
 والمقول في الخارج بالاعتبار الى قسمين احدهما ان يكون مساويا للقوم اليه
 الثاني ان يكون اقل من القوم اليه بيان هذا القول انه قد مر ان فقه الخارج القوم الى
 فقه القوم الى المقوم عليه وللقوم في المثال المذكور لما كان ثلث
 المقوم يدرك فخران خارج الفقهية ثلث القوم وقد مر من الامثلة
 مثله ان اردنا ان نقسم خمسة فخران على اثنين فبينا القوم الى القوم
 عليه بالانصاف والثلث فيكون الخارج ايضا اقل من القوم اليه فخران
 في القوم اليه فخران من خارج القوم اليه فخران

الح

مخرج الا وهو يخرجها الى الخارج البقي او غير ذلك حتى يخرجها
 ان يخرجها من الغيرة والمقصود على الى اهل مدون صحيحين على ذلك
 النسبة ان لم يكن منتهى كاشرا الى ان يخرجها الى الخارج كالحق وسين
 او يخرجها الى الخارج الى مخرج اخر او الى الخارج الى مخرج اخر
 في باب الكور وفيه ستة فصول الفصل الاول في باب الكور
 والقبائل والنظائر من الامداد قدم هذا البحث على مباحث الكور
 يحتاج اليه في بعض الخارج وتوجد ما لم يذكر التماثل كما ذكره القم
 مباحث التماثل انهم يصرون للعدد باعتبار عرضها في الخارج والعدد
 يصرون للعدد بمجردها لا باعتبار عرضها في الخارج والعدد
 اما بتصوره باعتبار اختلافه على ما ناقش العدد في بعض
 في التماثل في غير بعض الكور في باب بعض الخارج اشارة الى التماثل
 انما يتصور له خمسة اقسام يحتاج الى تعريفه فلهذا كل مدون في
 لان في بعض جميع الامداد العجيبة في بعض المقام شاملا الى
 لم يتصور التقسيم على هذا الوجه ولا يصح ان يكون لها اكثر او اقل
 ذكرنا ان التماثل بين المدون كما يكون الا باعتبار على هذا يكون العدد
 اقل من اخر والعدد بالعدد لا بالعدد او لعدد من اكثر من عدد اخر
 من اكثر من شئ او في بعض الحق بالعدد ان اقم لا اكثر من اقل من شئ
 الى النسب في بعض المدون او في بعض المقام والعدد كما في المدون
 اقل من اكثر في بعض المدون او في بعض المقام والعدد كما في المدون

العدد

الح

خلفين

انهم قد يسمون بالمتساويين وهو الواقع لما في الكتب الحسابية ولا يخفى ان
المتساويين يكون من الجانبين وحيثما كان ذلك اللفظ لا يقال ان هذا الجانب
والآخر لا يتساوى ولا يكون ان يكون مناسباً للمعنى او يقال ان هذا الجول
من المتساويين انما هو الجول حقيقة من جانب واحد وهو الذي هو من جانب
الآخر وقول الفعل قد يقام مقام الفعل وهذا انما هو في كلام العرب كقوله
وقد شرب مثله فان اللفظ بعد العشرين بخمسة عشر واللفظ في القسم الثاني هو
الذي لا يعدو اقلها الاكثر اما ان يوجد عدد ثالث غير الواحد والواحد بعد
جميع الاحاد فلم يجز عنه ان يكون جميع الاعداد المتساوية مشتركة بعد
كلها او بالعدد من غير وجوده وان وجد عدد ثالث غير الواحد بعد كلهما
متساويين فالمتساويان على ما قد مر العددان اللذان لا يعدو اقلها الاكثر
ويعدو اعداء ثالث غير الواحد فلم يجز عن عددهما في ذلك الاكثر بل قد
يكون اللفظ في العشرين متساويين فانما لا يخفى بعد هذا ان اللفظ من المعبر
هذا اللفظ بل جعل المتساويين من اقسام المتساويين وهو الذي هو المتساوي
بالتي يعدو جميعا غير الواحد وقد اعتبر في البراهين عدل العدد طقس فان
الاشياء لا اللفظ عند متساويين لان الاشياء بعد نفس واحد لا اللفظ
ولا سكون ولا حلا لشيء وقد يسمى المتساويان بالمتساويين والعدد العام
عما يسمى المتساويين في ذلك اللفظ بالعدد العام يسمى اللفظ في ذلك
يكون ذلك اللفظ وجوده فيهما او يسمى كل واحد منهما بالآخر واللفظ في ذلك
لا يشترط في ذلك العدد والآخرة المتساويان اي وان لم يوجد عدد ثالث

يصل العدد من الذين يتعدوا قلوبهم إلى كثير من العدد وان حبسا كان من القلائد وهو
القبائل ووجه النسبة ظاهر وأقلد من عرف القبائل بألفاظ الخيل
جميعا إلى واحد ولا خلاف في ذلك ولا ريب في كون القبائل من طوائفها
فذكر للمصنف ظاهر في اعتبار قلوبهم في العدد على ما ذكره وأما ما ذكره
القبائل من ثلاثة اعتبر من العدد فلفظ ولا خلاف بعد نفسه ويؤيد ذلك
ما يجوز أن الواحد من جميع الأعداد على ما ذكره أقلد من ولم يذكر
للمصنف من العدد وثمن من الأعداد قبائل ولا حشر له ولا خلاف في
أنما ذكره للمصنف القسم بين العددين بأنه أقل ما يكون من الأعداد
طوائفها إنما حصر فيها فاما أحكام الثلاثة كما يكون بين عددين
يكون بين ثلث أعداد فذكر كما يجوز من الأعداد في السبعة العزير
لوقوم العزير على السبعة فخرج من العدد مركبا كان هذا القسم
فإن حال الألف من الأعداد ثلث مرات فلو كان ذلك فلو كانت
الأعداد العزير فلا يكون من الأعداد ثلث مرات فلو كانت
ثلاث مرات فلو كانت ثلث مرات فلو كانت ثلث مرات فلو كانت
وغير ذلك ولا خلاف في ذلك فذكر فلو كانت ثلث مرات فلو كانت
فذكر فلو كانت ثلث مرات فلو كانت ثلث مرات فلو كانت
من الأعداد ثلث مرات فلو كانت ثلث مرات فلو كانت
من الأعداد ثلث مرات فلو كانت ثلث مرات فلو كانت
من الأعداد ثلث مرات فلو كانت ثلث مرات فلو كانت
من الأعداد ثلث مرات فلو كانت ثلث مرات فلو كانت

الباقية بعد اقصاء العدد من الخواص اربع مرات فكل ما بعد اقصاء من العدد
الثلاثة بعد الخطة الباقية من العدد من العدد الثلاثة ومثلها من العدد
بعد اقصاء ضعف وتبقى مائة من الباقي العددين او ثمانية او واحد او
ان ينقص من اكثرها الى سبعة من الشكل الاول فان لم يبق شيء فواحد او اقل
ولذلك يبقى شيء ينقص من الباقي من الشكل الاول او من غيره ثم ينقص الباقي
بقية من الباقي الاول كذلك وهكذا فان لم يبق باقيا قبل ان ياتي
بقية الاول وفيها مائة من الباقي الاول من سبعة اموال وان كان
باقيا قبل ان ياتي مائة من الباقي الاول لا ينقص من الباقي الاول
من ذلك المائة وان كانت اعداد كثيرة فكلها من المخرج بين اثنين اي
ستكون اقل من اكثرها الباقى شيء ثم ينقص الباقي من الباقي مرة بعد
اخرى على ما وجد ما هو مشترك في جميعها فاعبر يا هذا في العدد المشترك فيه
مع الباقي فكل المخرج المذكور بينهما فان وعداها مشتركين فعد
اعبر يا هذا في الواجب وهكذا الى العدد الاخير فان وجدوا مع المشترك
فيه الذي بينهما اليه مشترك في عدد كان جميع تعدد اعداد المخرجة مشتركة
في هذا العدد وهذا هو الكلام والذات في بيان اعتبارنا لا اقل من اقلها
منه فان عددا اكثر اعتبرنا فذلك اكثر مع ما هو اكثر منه فان مدة
اعتبر فذلك اكثر مع ما هو اكثر منه وهكذا فيبقى يكون ذلك العدد
اقل من اكثر من عدد الجواب الثالث من سبعة اموال وان كان احد
تعدد لاعداد مخرج مشترك في جميعها فاعبر يا هذا في اعداد مشتركة

وليكن ذلك في باب جـ اعداد تلك الاربعة على ما يمكن ان يكون في باب الفرج
 المذكور بعد ما هو مشترك في هـ وهو اكثر من عدد ا ب بل اكثر من سبعة
 كما هو في سلكنا هذا الفرج مع حـ وهذا هو المشترك في هـ وهو اكثر
 من عدد هـ ا م سلكنا هذا الفرج مع دـ فيكونا مشتركين في هـ وهو اكثر
 وهو اكثر من عدد هـ ا م سلكنا هذا الفرج مع دـ فيكونا مشتركين في هـ وهو اكثر
 ايضا فـ يعد ا ب جـ يعد الجميع بل هو اكثر من عدد يعد الجميع بالثلاث
 من سلكنا هذا فيكون ا لحداد مشترك وهو المطلوب ثم امكن ان يثبت
 لما كان مقياسا جـ او كان مقياسا ا لكان الجميع مقياسا فـ فيكونا
 معا عدد غير واحد وذلك لانها لو لم يكن مقياسا لكانت مشتركة فلا
 يكونا عدد اكثر من عدد يعد الجميع ولا غير ذلك الحد جـ و فـ و دـ
 ا ب جـ اكثر من عدد هـ دـ فـ ا اكثر من عدد هـ دـ جـ و فـ اكثر من عدد
 ا ب فـ لا بد ان يكون ا ب مشتركين وكذا جـ و فـ و دـ و هذا خلاف
 ان لا يكونا لحداد مشتركين فـ مشتركين مقياسان في الضرورة
 ان كانا لحداد مشتركين فـ مشتركين مقياسين لا يمكن ان يكون الجميع
 هو المطلوب مثال المشترك في ١٠ ١١ ١٢ ١٣ ١٤ ١٥ ١٦ ١٧ ١٨ ١٩ ٢٠ ٢١ ٢٢ ٢٣ ٢٤ ٢٥ ٢٦ ٢٧ ٢٨ ٢٩ ٣٠
 الاربعة فاعتبرنا الاربعة مع الثلاثة وميزناهما ستاد ا حـ لـ م فـ اعتبرنا ا ب جـ
 ايضا مع الرابع وميزناهما مشتركين في ا حـ لـ م فـ فـ ا حـ لـ م فـ مشتركين
 في ا حـ لـ م فـ فـ ا حـ لـ م فـ مشتركين في ا حـ لـ م فـ فـ ا حـ لـ م فـ مشتركين
 في ا حـ لـ م فـ فـ ا حـ لـ م فـ مشتركين في ا حـ لـ م فـ فـ ا حـ لـ م فـ مشتركين
 في ا حـ لـ م فـ فـ ا حـ لـ م فـ مشتركين في ا حـ لـ م فـ فـ ا حـ لـ م فـ مشتركين

فلو كان الواحد حيث يجمع من واحد واثنين فان شئت ما تفرق منها بل
 تلتصق بها فيخرج من التوفيق يخرج الكسر المنكر وهو ما يكون في واحد
 للمنفرد فيكون كالمكر كسره من الوحدة ونصف هو واحد قلنا هذا ^{لحققة}
 يجمع لا كسر يكون خرجة صحيحا من المثال المذكور الوحدة ونصف يكون
 تسعة اقسام فالتسع منها يكون نصفها خرجا لا كان فالتسع
 يجمع من الاثنين فالتسع واحد وهو صحيح وكذا من الاثنين لا
 نصفها هو اثنين عدد صحيح وكذا من احدى العشرة التسعة التي
 لها اقسام صحيحة فلو قال وكذا من الاربعة خرج كان العشر يخرج
 لنفسه فخلو الاخرين انه اقل من واحد وانما خرج اقل من واحد
 لان نسبة عدد اقل العدد الكسر كل كان النسبة اليه لقوله الواحد كل اجلي
 كما ان نسبة الواحد الى العدد لا اقل اجلي من نسبة الواحد الى العدد
 نسبة الواحد الى اثنين اجلي من نسبة الواحد الى ثلاثة وكذا من نسبة
 من نسبة الاثنين الى اربعة وهو ظاهر فاقول الخرج من اقسام
 الواحد بالانصاف لواء الكسور التسعة اخرجت من اقسامها
 لا نصف وكان لثلاثة اقسام ثمانية الثلث ونسبة الواحد الى
 الثلث ولا تنال بالثمن ثم الاربعة ونسبة الواحد الى اربعة
 بالنصف ولا تنال بالربيع لان اربعة في اربعة اقسام
 النصف الذي يخرج وبقية العشر من اربعة في كل التوفيق
 يخرج منها التفرع بالانصاف ولا تنال من نسبة الواحد الى اربعة

امر من نسبة الى عدد كثير وحقيقة النصف لثاوية نسبة الواحد الى الاثنين
 وحقيقة الربع نسبة الواحد الى اربعة وحقيقة ذلك ان كل كسر كثر
 من عدد معين من الخارج فهو كسر من دس والعدد الذي على ايسره وهو ذلك
 هو الذي من مرتين فيكون مضاعفا وكذلك عدد ثمانية اضعاف من عدد الثلث
 مرتين وهو سبعة اضعاف من الثلث وذلك لان هذا العدد هو الذي هو في
 عدد ثلاث فيحصل الخارج مضروفا فيكون كسر مائة اسيما للضروب في الثلث
 ثلثه ايام وبالنصف والربع ايضا وهذا لا يخبر اجموعه ان كان النصف
 ثم الخمسة ويصنف الواحد اليها بالخير ولا تان بالخير والثلث
 مثله الا حارس ولا اربعة خارجة الا حارس ثم البسطة وبذلك العدد اليها
 بالسدس وهو ما خفف من الستة في اصل سدس كبر اليه في ما تفرق
 من التسوية ولا تان بالثلث والثلث بالنصف ولا اربعة بالثمن والثلث
 خمسة اجموعه من النصف والثلث اجموعه من النصف والثلث اجموعه من النصف
 ونسبة الواحد اليه بالخير في الضروفة يكون نسبة واحد الى الثلث
 لا خرو اليها ان تكرار ذلك في اوقات السنة فان كان من الايام والثلث
 يكون ولا تان سدس الا ان استغنى عن بلغة الثلث اذ اضر والثلث
 منقوص سدس الا ان التثنية او الاثنية المكررة من الايام على هذا
 القياس كل كسر يكون معدة تكرار مثله في الخارج فهو غاوي في
 الكسور من النسب اليه فبما خفف من اربعة وثلاثين الى ستة والخمسة
 فبما ان اثنين من الثلث اجموعه يكون ستة ايام في ثلثه ايام

3

اشترطوا في الكور والاهم ان كلمة او قد قلوا والكور والتركيب لم ينح ^{لخلو}
 لجوار اجتماع بعض ما رتبة اربع سابع سبع من اربعة من ثلث
 وسين في ثلث من اربع سدس في ثلثين من اربعة عشر في قدر اجتماع
 لا خيانة والتركيب في هذا الكور ويعود في هذا الكور اي بعد اعادة
 التي يخرج الكور والتمعة فان هذه احدى هذه الخارج للتمعة والتمعة
 من اعداد العم لا اثنان والتمعة والتمعة والتمعة اي اربعة اثنان
 لا اعداد العم التي فوق الغرة ولو قال ذلك كان اخصر وان لم يات
 في هذه الحدود لا يبرهن عن تلك الغلبة بل هذه الكور والتمعة والتمعة
 منها لا يمكن ان يكون في هذه الحدود بظننا او في حدود الفلاسفة ويكون
 من الخارج التمرة التي يورثها من ابيه وحق مقدار اربعة من
 مقدار اربعة مرات ثلث فكل من ذلك كل سبعة بالاسم
 الثلثين من سبعة احوال يتوزع في اقل من ذلك من سبعة اثنان
 اثنان واثم من سبعة احوال بظننا ح ح فكل من سبعة ح ح
 كمن الكور والتمعة التي يخرجها فان نسبت الى اربعة عشر بالتركيب
 له وان نسبت الى اربعة عشر بالتركيب الكور والتمعة من اربعة عشر
 الكور والتمعة الى اربعة عشر على هذا ان كان الكور والتمعة
 والحد والاهم هو الذي لا يعود غير الى اربعة عشر والحد والاهم
 في تعريف الكور والمنطقة ولم يعرف الحدود المنطقية في تعريف المنطقة
 على اقسام فيكون الحدود المنطقية في هذا التقدير هو اربعة عشر والحد والاهم

كان من الخارج للثمة كالاربعة والستة والثمانية والتمعة والعشرة او
 كخاتمة عشرة او ثمانية وعشرين والعقد والاسم من مائة مئة من غير الواحد وسوا
 كان من الثمة كاشن وعشرة وسبعة او كالعقد عشرة وثلاثة وعشرين على
 هذا كله وما منطلق ولما اعم والقيمة باللفظ من جهة المكر للثمة
 اليه المطلق ولما اقيمة بالاسم لان الاسم بالثمة هو المجر الصلح
 من المصوبه فثبت ان الله به من حيث ان المطلق لا يعود للدور في المثل
 ان المصوبه ثمة وانما اسم وهو الذي لا يعود من الخارج للثمة
 وهو الذي لا يعود باسمه المجر والمصوبه بالكثر مثل البعثة والتمعة والعشرة
 ومشتقة وهو الذي يعود منطلق واسم على هذا يكون الخارج
 على اسطره فان كان اسما يعود فثبت ان الاسطره بين اسم
 وانما يعود ذلك المصوب احد من الخارج فثبت ان ما دون ذلك المصوب
 اليه انما يكون بالاجزاء اي اذا كان المصوب المصوب اليه حيث لا يعود احد
 للثمة كان فثبت ما دون ذلك المصوب اليه بلغة الجزء اما منفردا او
 عند من الثمة بالجزء بناء على ان الارضه ما فوق الواحدة على كثر من
 احد من الثمة والى كاربعة اجزاء من ثمة عشرة وانما كان في ذلك
 من المصوب المذكور بالاسم والاسم يعود المصوب الذي يكون
 فثبت ان المصوب بالاسم بالاسم والاسم يعود المصوب الذي يكون
 لا يعود احد من المصوب بالاسم والاسم يعود المصوب الذي يكون
 كما سبق فثبت ان المصوب بالاسم من ظاهر الاسماء فثبت ان المصوب

والقول بانها اثنين انما يكون اسم على ما ذكره المصنف وما على ما ذكره القدم فهو
 منطلق فاعلم ان كل من الكثرين المنطق ولا هم البعض او ام كذا ليس الكثر
 المفرد في النصف الثالث وكجزء من واحد من اجزاء من ثلثة عشر او ثمانية
 اشياء كانه ان المنطق ولا جزء من الاسم لثلاثة يسمى الكثر الكثرين
 او ثلثة اجزاء وكجزء من من واحد من ثلثة اجزاء من ثمانية عشر فحينها
 ايضا اورد اربعة اشياء على طريقة ما تقدم الثالث يسمى الكثر الكثر وهو
 الذي يطلق كثر على كثر اخر كالنصف والثلث وكالدس والآخر وكجزء من واحد
 من ثلثة عشر او ثمانية عشر او دس فحينها انك في اشياء اثنان المنطق وواحد
 والاسم الرابع يسمى الكثر المضاف كنصف الثلث وكجزء من واحد من ثلثة عشر او ثمانية
 من ثلثة عشر او دس فحينها اشياء المنطق ولا هم ولا يظهر لهذا الاختلاف
 صفة يتدبره ويتبين انما هو ان الكثر المضاف لا يظهر التقابل بتقديم
 احوال الكثرين في اللفظ لا في الواقع فافرق بين ضعف الثلث وثلث النصف بين
 جزء من واحد من ثلثة عشر وجزء من ثلثة عشر وجزء من ثلثة عشر وجزء من ثلثة عشر
 من واحد من ثلثة عشر او ثمانية عشر او دس فحينها لا اكثر من ان يقال ثمانية عشر
 الاسم الا بصرفه اما اولى متقابلة على ما هو المتعارف ولا يخفى انه
 يمكن اجتماع الاقسام بعضها مع بعض كما يقال نصف دس وكذا او يقال
 انه نصف خمسة اجزاء من واحد من ثلثة عشر او يقال انه نصف ثلثة عشر وجزء
 بعضهم منطلق الكثر فيمن مفردا ومركبا والاداء بالقرينة ما ينبغي في معرفة
 جميع فقط الى معرفة جميع لغير القرينة وقول الواحد بقرينة واحد